

التقرير السنوي

٢٠١٦



صاحب السمو الشيخ

سعود بن راشد المذحلي

عضو المجلس الأعلى - حاكم أم القيوين



سمو الشيخ

راشد بن سعود بن راشد المعلا

ولي عهد أم القيوين



جدول المحتويات

صفحة

٧	تقرير رئيس مجلس الإدارة
١٢ - ٨	تقرير الإدارة التنفيذية
١٦ - ١٣	تقرير مدقق الحسابات المستقل
١٧	بيان المركز المالي الموحد
١٨	بيان الدخل الموحد
١٩	بيان الدخل الشامل الموحد
١٩	بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد
٢٠	بيان التدفقات النقدية الموحد
٦٨ - ٢١	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة





فروع البنك

أم القيوين

(المكتب الرئيسي) مبنى بنك أم القيوين الوطني
شارع الملك فيصل
ص.ب. 800 أم القيوين

فرع فلج المعلا، مبنى بنك أم القيوين الوطني
شارع الشيخ زايد
ص.ب. 11074 فلج المعلا

فرع السلمة
شارع الإتحاد
ص.ب. 800 أم القيوين

دبي

فرع دبي الرئيسي، مبنى بنك أم القيوين الوطني
شارع خالد بن الوليد
ص.ب. 9175 دبي

فرع ديرة
شارع الإتحاد
مقابل القيادة العامة للشرطة
ص.ب. 9175 دبي

فرع العوير
منطقة رأس الخور
ص.ب. 9175 دبي

فرع القصيص
تقاطع شارع دمشق مع شارع حلب
بجوار سبينس
ص.ب. 9175 دبي

فرع شارع الشيخ زايد
مبنى الشعفار، شارع الشيخ زايد
القوز الصناعية رقم 1
ص.ب. 9175 دبي

أبوظبي

فرع أبوظبي
شارع حمدان بن محمد رقم (5)
ص.ب. 3915 أبوظبي

فرع مصفح * مصفح الصناعية - إم 3 ، بناية الفردوس -
محل رقم 43 ، 44
ص.ب. 9770 أبوظبي

فرع العين
شارع عود التوبة - بناية السيد خليفة سالمين خليفة الحميري
ص.ب. 17888 العين

الشارقة

فرع الشارقة
شارع الملك فيصل
ص.ب. 23000 الشارقة

فرع الصناعية
مبنى خانصاحب
المنطقة الصناعية (10) شارع الصناعية (3)
ص.ب. 80400 الشارقة

فرع التعاون
شارع التعاون ، منطقة الخان ،
برج الجوهرة
ص.ب. 9716 الشارقة

عجمان

بناية الشرفاء
شارع الشيخ خليفة بن زايد
مقابل جرانند مول
ص.ب. 4133 عجمان

فرع مصفوت
مبنى بنك أم القيوين الوطني
الشارع العام
ص.ب. 12550 مصفوت، عجمان

الفجيرة

فرع الفجيرة
مبنى شركة الفجيرة للتأمين
شارع حمد بن عبدالله
ص.ب. 1444 الفجيرة

رأس الخيمة

فرع رأس الخيمة
شارع كورنيش القواسم
ص.ب. 32253 رأس الخيمة



مجلس الإدارة

صاحب السمو الشيخ / راشد بن سعود بن راشد المعلا
رئيس مجلس الإدارة

سعادة/ عبدالله أحمد موسى
نائب رئيس مجلس الإدارة

الشيخ/ ناصر بن راشد بن عبد العزيز المعلا
عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي

سعادة/ عبد الجليل يوسف درويش
عضو

سعادة/ مروان عبدالله الرستمانى
عضو

سعادة/ عيسى عبدالرحمن عتيق
عضو

سعادة/ سالم عبدالله سالم الحوسنى
عضو

الإدارة العليا

الشيخ/ ناصر بن راشد بن عبد العزيز المعلا
عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي

السيد/ راماتشندرا آير
المدير العام

تقرير رئيس مجلس الإدارة

يسرني أن أرحب بكم جميعاً في اجتماع الجمعية العمومية السنوي الرابع والثلاثين لبنك أم القيوين الوطني، وأن أقدم التقرير السنوي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

على الرغم من التحديات الاقتصادية والمنافسة في القطاع المصرفي، فإنه ومن دواعي سروري أن أعلمكم أن البنك حقق إيرادات إجمالية بلغت 621.03 مليون درهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر عام 2016، في حين بلغت الإيرادات التشغيلية 354.37 مليون درهم، وحقق البنك أرباحاً صافية بلغت 325.73 مليون درهم. لقد بلغ إجمالي الأصول في نهاية عام 2016 13.55 مليار درهم، ومحفظة القروض 8.81 مليار درهم، في حين بلغت ودائع العملاء 9.01 مليار درهم، بزيادة طفيفة مقارنة بالعام الماضي.

يحتفظ البنك بضمانات ومخصصات محددة تمثل مانسته 140 % من القروض الغير عاملة، وهذا يعكس الإدارة الثاقبة والرقابة الفعالة لمحفظة القروض لدينا. بلغت حقوق المساهمين 3.99 مليار درهم في 31 ديسمبر 2016. (سنة 2015: 3.99 مليار درهم).

لقد حافظ البنك باستمرار على مستوى عالٍ من السيولة كما هو الحال سابقاً، وبلغت نسبة السيولة 28.60% في 31 ديسمبر 2016.

نحن مستمرون في الحفاظ على واحدة من أعلى نسب كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، بنسبة 34.60%، وهذه النسبة تفوق الحد الأدنى المحدد من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والذي يبلغ 12%. وهذا ما يدل على قوة المركز المالي للبنك وقدرته على توسيع قدرته الإقراضية متى تطلب الأمر ذلك. وسجلت نسبة الشق الأول (Tier 1) لرأس المال 33.33%، وهي أيضاً أعلى بكثير من نسبة الـ 8% المحددة من قبل السلطات التنظيمية. وبلغت نسبة المصروفات إلى الإيرادات 29.97% و مقارنة هي أقل من المعدل في القطاع المصرفي.

يوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 10% من رأس المال كما في 31 ديسمبر 2016.

يمكننا القول أنه خلال عام 2016، توسع النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة بوتيرة معتدلة. بينما ظلت منطقتي اليورو واليابان متقلبتان، في حين سجلت دول آسيوية مثل الهند والصين معدلات نمو جيدة. تعافى سعر النفط بشكل هامشي ولكن ليس إلى المستويات المتوقعة وهذا يعود إلى مسائل تتعلق بالانتاج والعرض.

شهد عام 2016 أحداثاً مؤثرة في الأسواق مثل Brexit (خروج بريطانيا المحتمل من الاتحاد الأوروبي) والانتخابات الأمريكية. وفي ضوء انخفاض المؤشرات العالمية والتطورات المالية، رفع الاحتياطي الفدرالي أسعار الفائدة مرة واحدة في شهر ديسمبر بمقدار 25 نقطة أساسية، مع مؤشرات على مزيد من الارتفاعات عام 2017.

من بين دول مجلس التعاون الخليجي، تبنت الإمارات العربية المتحدة وبنجاح سياسة تنويع الاقتصاد والإيرادات مما حفّز النمو وجعله واسعاً ومستداماً. ومن المرجح أن تحافظ دولة الإمارات على معدل نمو يقارب 2.5 إلى 3% في القطاع غير النفطي مما يبقي على النمو الإجمالي دون الاعتماد المفرط على عائدات قطاع النفط. وأيضاً من المتوقع أن يساهم الإنفاق على البنية التحتية بزيادة الأنشطة المالية وهذا بدوره سيعزز الإنفاق الاستهلاكي.

خلال عام 2017، من المتوقع تحسن نمو الائتمان مع استمرار التركيز على الضمانات والأمان.

حافظت مؤشرات سوق أبوظبي ودي للأوراق المالية على نفس المستويات خلال العام، ولكنهما شهدا ارتفاعاً في ديسمبر 2016 بعد تقارير عن خفض إنتاج النفط. نتوقع من عام 2017 أن يكون مليئاً بالتحديات لكنه مصاحباً لمزيد من الانتعاش في أسعار النفط وأيضاً الأنشطة الاقتصادية.

لقد واصلنا تبني نهج حذر تجاه التوسع في الائتمان وركزنا جهودنا على المتابعة الدقيقة لمحفظة القروض والائتمان القائمة. ولدى البنك استراتيجية واضحة للمضي قدماً وتحقيق مزيد من العائدات للمساهمين، والاستفادة من فرص النمو المتوقعة في قطاعات مختارة.

وفي الختام، نيابة عن مجلس الإدارة، ننتهز هذه الفرصة للتعبير عن خالص امتناننا لصاحب السمو الشيخ سعود بن راشد المعلا، حاكم أم القيوين وعضو المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتقديرنا لقيادته الحكيمة ودعمه المتواصل لتطوير البنك.

كما نود أيضاً أن نعبر عن تقديرنا لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لدعمه المستمر وجهوده المخلصة لتطوير وتنمية وتنظيم القطاعين المالي والمصرفي في الدولة، وتوجيهاته الرشيدة للبنك خلال هذا العام.

ونود أن نعبر عن تقديرنا وامتناننا لمساهميننا وعملائنا وشركائنا الكرام لثقتهم بنا ودعمهم المستمر لتحقيق أهدافنا. وأخيراً وليس آخراً، نتوجه بالشكر العميق لفريقنا الكفؤ من أعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين الموهوبين والمخلصين. ونيابة عن مجلس الإدارة، نود أن نعبر عن خالص شكرنا لجميع من ساندنا لمواجهة التحديات وساهم في نجاحاتنا.

راشد بن سعود المعلا
رئيس مجلس الإدارة

تقرير الإدارة التنفيذية

النظرة الاقتصادية العامة

خلال عام 2016، توسع النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة بوتيرة معتدلة. وظلت منطقتي اليورو واليابان متقلبتان بينما سجلت البلدان الآسيوية مثل الهند والصين معدلات نمو جيدة. وانتعش سعر النفط قليلاً، ولكن ليس إلى المستويات المتوقعة بسبب مشاكل العرض. كما شهد عام 2016 أحداثاً مؤثرة للسوق مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الانتخابات الأمريكية. وفي ضوء المؤشرات العالمية والتطورات المالية الضئيلة، رفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة مرة واحدة في ديسمبر 2016 بمقدار 25 نقطة أساسية مع دلائل على ارتفاع أسعار الفائدة عام 2017.

من بين دول مجلس التعاون الخليجي، تحركت دولة الإمارات العربية المتحدة بقوة على جبهة تنويع الدخل، مما جعل النمو الاقتصادي شاملاً ومستمرًا. ومن المرجح أن تحتفظ دولة الإمارات العربية المتحدة بمعدل نمو يتراوح بين 2.5 و 3% في القطاع غير النفطي والذي سيحافظ على النمو الإجمالي دون الاعتماد المفرط على عائدات قطاع النفط. ومن المتوقع أن يؤدي الإنفاق على البنية التحتية إلى زيادة الأنشطة المالية للدولة ويعزز الاستهلاك. وقد حافظت مؤشرات سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي على نفس المستويات خلال العام، ولكنهما شهدا ارتفاعاً في ديسمبر 2016 بعد تقارير عن انخفاض إنتاج النفط.

وخلال عام 2017، يتجه قطاع الخدمات المصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى عام آخر من التحديات، ومن المتوقع أن يواجه تباطؤاً في نمو القروض، مع مواصلة التركيز على الأمن والسلامة. ومن المتوقع أيضاً أن تكون سنة 2017 صعبة لكن مصاحبة لآمال زيادة الانتعاش في أسعار النفط والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

نظرة عامة على الأداء المالي للبنك

على الرغم من السيناريو الاقتصادي الصعب والمناقشة في القطاع المصرفي، حقق البنك إيرادات إجمالية بلغت 621.03 مليون درهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، وبلغ الدخل التشغيلي 354.37 مليون درهم وصافي ربح قدره 325.73 مليون درهم.

بلغ إجمالي الأصول 13.55 مليار درهم. وبلغت القروض والائتمانات 8.81 مليار درهم، في حين بلغت ودائع العملاء 9.01 مليار درهم، مما يعد ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بالعام الماضي.

يحتفظ البنك بضمانات ومخصصات تصل إلى 140% من القروض المتعثرة وهذا يعكس الإدارة الحصيفة والمراقبة الفعالة لمحفظه القروض والائتمان.

بلغت حقوق المساهمين 3.99 مليار درهم كما في 31 ديسمبر 2016.

حافظ البنك باستمرار على مستوى عالٍ من السيولة كما في الماضي، وبلغت نسبة السيولة كما في 31 ديسمبر 2016 28.60%. ويستمر البنك في المحافظة على أعلى معدلات كفاية رأس المال في القطاع المصرفي الذي يبلغ 34.60% وهو أعلى من الحد الأدنى المحدد من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة والبالغ 12%. وهذا يدل على القوة المالية للبنك وقدرته على توسيع قدرته على الإقراض.

بلغت نسبة الشريحة الأولى 33.33% وهي أعلى بكثير من النسبة المقررة من قبل الجهات الرقابية والبالغة 8%. وتبلغ نسبة التكلفة إلى الدخل 29.97% وهي أقل نسبياً من مستويات القطاع المصرفي مما يدل على كفاءة البنك التشغيلية.

الأداء التشغيلي:

الخزينة، والاستثمارات، والخدمات المصرفية المؤسسية

اتخذ البنك مزيجا حذراً من وسائل الاستثمار بهدف بناء محفظة طويلة الأجل وتحقيق عوائد مستدامة. وعلى الرغم من حدوث انخفاض متقطع في قيمة الاستثمارات في الأسهم، فإن عوائد توزيعات الأرباح كانت مناسبة إلى حد ما. وقد تم اتباع سياسات استثمارية حكيمة واستراتيجيات خروج وآليات تقارير داخلية للتخفيف من مخاطر التعرض للمخاطر مما سهل للبنك الحفاظ على دخل ثابت من المحافظ الاستثمارية.

الخدمات المصرفية للأعمال

تبنى البنك نهجاً متفانلاً حذراً وحقق مستوى معقول من النمو في محفظة الخدمات المصرفية للشركات. وقد تحقق النمو في الأصول بشكل أساسي من خلال توسيع قاعدة العملاء بالإضافة إلى الاستفادة من العلاقات القائمة. وفي الوقت الذي شهد فيه القطاع المصرفي خسائر متفاقمة وانخفاض الائتمان، تبنى البنك استراتيجية حكيمة وناضجة نحو الإقراض. ويتوقع البنك الحفاظ على نفس استراتيجية النمو الحذر في عام 2017. وينوي البنك تبنى استراتيجية جديدة للتوسع في أعمال الائتمان للشركات والأفراد ذوي العلاقات الخاصة مع البنك.

تقرير الإدارة التنفيذية "تمة"

الخدمات المصرفية للأفراد

يقدم البنك مجموعة من الخدمات المصرفية للأفراد تشمل منتجات وخدمات للأفراد والكيانات التجارية الصغيرة من خلال شبكة من 16 فرعاً، وتنتشر الوحدات المصرفية الإلكترونية (EBUs) في جميع الإمارات السبع في دولة الإمارات. كما يحتفظ البنك بشبكة من أجهزة الصراف الآلي في جميع أنحاء البلاد لتوفير خدمة مناسبة لعملائه.

استمر تركيز الخدمات المصرفية للأفراد على خدمة وتطوير قاعدة العملاء المواطنين من خلال تلبية متطلباتهم المالية بشكل رئيسي من خلال تقديم قروض الإسكان إلى جانب منتجات الإقراض والودائع الأخرى. ولا يزال إقراض التجزئة حذراً في نموه تجاه شريحة الوافدين والمشاريع الصغيرة.

كان التركيز على نمو أرباح الخدمات الشخصية بشكل متواصل وثابت من خلال الإقراض على أسس جيدة. وخلال عام 2017، يعتزم البنك إطلاق أحدث الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول بالإضافة إلى تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية لعملائه.

تقنية المعلومات والعمليات

قام البنك بتطبيق أحدث التقنيات الرائدة في القطاع المصرفي لتلبية احتياجات العملاء بطريقة متطورة وآمنة ومفيدة. وقد تمكن ذلك البنك من ضمان سرية ونزاهة وتوافر المعلومات الأكثر أهمية في جميع الأوقات. وقد نجح فريق التطوير الداخلي في تنفيذ عدة مشاريع خلال العام. ويعد البنك من بين البنوك الأولى في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تقوم بإطلاق نظام ال AECB وفقاً لمتطلبات الهيئة الرقابية. وقد نفذ البنك بنجاح محاكاة التطبيقات المصرفية الهامة في حالات الكوارث في مركز الطوارئ والاستمرارية الخاص. وتم تنفيذ العمليات التجارية العادية بما في ذلك البطاقات وأنشطة مصرفية مهمة أخرى من مركز الطوارئ.

قد نجح البنك في رفع مستوى برنامج البنك المصرفي الإلكتروني إلى أحدث إصدار له، وهناك المزيد من التحسينات الجارية التي تشمل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك. ويجري حالياً تنفيذ عمليات ترقية للتطبيقات الخاصة بالعملاء لتحسين الخدمات والأمن لهم.

اتخذ البنك خطوات جادة لتعزيز الأمن الداخلي والخارجي الشامل من خلال نهج متعدد الأبعاد. وقد نجح البنك في تنفيذ المراحل الرئيسية لمشروع تخزين البيانات المصرفية لتحسين تحليل البيانات ورفع كفاءة التقارير.

الموارد البشرية

قام البنك بمراجعة وتجديد الاستراتيجيات المتعلقة بالموارد البشرية لمواجهة التحديات التي يواجهها للحفاظ على نتيجة مرضية. ويتم إعادة هيكلة الإدارات والفروع من خلال الاستخدام الأمثل للموارد لتحسين الأداء والكفاءة التشغيلية. كما يتم النظر في المتطلبات التنظيمية والاجتماعية في عمليات الموارد البشرية وهذا يشمل تحسين مشاركة قوة العمل الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة في أدوار قيادية واستراتيجية.

يعتبر تقييم احتياجات التدريب والخطط المستقبلية للموظفين أهدافاً رئيسية لإدارة الموارد البشرية وخاصة للقوى العاملة الوطنية. ويهتم البنك باستمرار الموظفين في المناصب المناسبة واستمرار التوطين على جميع المستويات.

تقرير الحوكمة

تأسس البنك في عام 1983، ومنذ تأسيسه، حافظ بنك أم القيوين الوطني على حوكمة جيدة، وممارسات إدارة المخاطر، وأنظمة رقابة داخلية تتناسب مع الحجم والقيم الأساسية التي حددها المؤسسون. وقد وضع البنك ممارسات الحوكمة القائمة على الرؤية والرسالة والمتطلبات التنظيمية والتشريعات وأفضل الممارسات السائدة في القطاع المصرفي.

تتم إدارة إطار الحوكمة من قبل مجلس الإدارة والذي يمتلك معرفة جيدة بممارسات القطاع المصرفي ولديه مايناسب من الخبرات لتوفير التوجيه الاستراتيجي لإدارة البنك. بالإضافة لذلك، يتم تشكيل لجان وظيفية لإدارة مختلف القطاعات مع آليات إبلاغ واضحة. ويتم تحديد المسؤوليات بوضوح لمجلس الإدارة والإدارة العليا من خلال مخططات وبيانات مسؤولية واضحة المعالم. ويقوم مجلس الإدارة بتحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك ويوفر القيادة والإشراف على إدارة البنك ورفع التقارير إلى المساهمين. كما تخضع إجراءات مجلس الإدارة لقانون الشركات والقوانين الاتحادية المتعلقة بالقطاع المصرفي والقواعد التنظيمية المقررة والقرارات التي يتخذها المساهمون في الاجتماعات العامة.

هيكل وإطار الحوكمة

على مستوى القمة، يضمن المساهمون أهمية هيكل حوكمة الشركات ووجوده في عمليات البنك. ويعينون مدققي الحسابات والمديرين ويوافقون على البيانات المالية وتوزيعات الأرباح في الاجتماعات العامة السنوية كما يوافقون على التغييرات في عقد التأسيس والنظام الأساسي وفقاً لما يقتضيه قانون الشركات.

تقرير الإدارة التنفيذية ” تنمة ”

هيكل وإطار الحوكمة ” تنمة ”

وتقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية إدارة البنك، والذي يتضمن تنفيذ الأهداف الاستراتيجية وممارسات إدارة المخاطر وممارسات حوكمة الشركات ويضمن استدامة البنك على المدى الطويل. وهم مسؤولين عن التوجيه والإشراف على الإدارة العامة للبنك.

إن متطلبات الشفافية والإفصاح هي من العوامل الرئيسية التي ينظر فيها مجلس الإدارة في إجراءاته الأساسية للالتزام بممارسات الحوكمة والتواصل مع الإدارة العليا بطريقة مناسبة. وقد قام مجلس الإدارة بتفويض الصلاحيات ذات الصلة لنائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لإدارة مستمرة وفعالة.

لجان مجلس الإدارة

يتم عقد اجتماعات مجلس الإدارة وفقا لأحكام ميثاق مجلس الإدارة ووفقا لعقد التأسيس والنظام الأساسي وأحكام قانون الشركات. ويعقد ما لا يقل عن أربعة اجتماعات لمجلس الإدارة في السنة.

ويحدد مجلس الإدارة نموذج المخاطر المناسب لاستراتيجية النمو للبنك. ويوافق مجلس الإدارة على استراتيجيات إدارة المخاطر والسياسات والمعايير والحدود الرئيسية ومسؤولي المخاطر ولجانها والتي تشمل لجنة الائتمان التنفيذية، و لجنة التدقيق والمخاطر، و لجنة المكافآت.

لجنة التدقيق والمخاطر

تتعامل هذه اللجنة مع القضايا المتعلقة بالمراقبة الداخلية والتدقيق الداخلي والمسائل المتعلقة بمخاطر الائتمان وتجتمع اللجنة دوريا. يحضر اجتماعات هذه اللجنة نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، واثنان من أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة لرئيس قسم مخاطر الائتمان ورئيس قسم التدقيق الداخلي.

الإدارة العليا

لدى البنك فريق من كبار موظفي الإدارة ذوي الخبرة والمؤهلين للقيام بواجبات إدارية رفيعة المستوى. ويتم تكليف الإدارة العليا بمسؤولية إدارة شؤون البنك بطريقة مهنية مع الحفاظ على الرقابة الداخلية والامتثال والحوكمة وإدارة المخاطر. ويقوم مجلس الإدارة بتوجيه فريق الإدارة العليا لتطبيق العناية الواجبة والحذر لحماية مصالح البنك ومساهميه.

اللجان الإدارية

تتكون لجان إدارة البنك من الرئيس التنفيذي ومسؤولين آخرين من الإدارة العليا. ويتم إعداد الموثيق للجان والتي تحدد بوضوح واجبات ومسؤوليات اللجان. وتشمل اللجان رؤساء وظيفيين ومدعويين على أساس الحاجة ونطاق النقاش.

لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO):

هذه اللجنة مسؤولة عن التأكد من وضع السيولة النقدية في البنك، ومراقبة وإدارة الموجودات والمطلوبات، والامتثال التنظيمي. وتجتمع هذه اللجنة كل شهر ويرأسها نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي. وهناك مشاركون من مناصب الإدارة العليا. ومدير الخزينة وممثلي مخاطر السوق.

يتم إعداد لجان إدارة الائتمان لمراجعة وإبداء الآراء والموافقة على التسهيلات الائتمانية للشركات والأعمال بناء على حدود الموافقة المقررة لكل لجنة.

مكافآت مجلس الإدارة:

تتم الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي وتدفع في نهاية السنة ويتم الإفصاح عنها في البيانات المالية.

يتم دفع راتب شهري لنائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.

إطار الرقابة الداخلية

يحتفظ البنك بإطار سياسة رقابة داخلية تتم مراجعتها بشكل مستمر من قبل الإدارة العليا وإدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والالتزام. كما يحتفظ البنك بالسيطرة على وسائل وممارسات إدارة المخاطر وتتم مراجعتها باستمرار من قبل اللجان وفريق الامتثال. واستنادا إلى التقييم الداخلي، يحافظ البنك على رأسمال كاف لدعم النمو في المستقبل ومعالجة المخاطر الكامنة. كما يتم إعداد كتيبات وإجراءات التشغيل للامتثال ويتم مراجعتها من وقت لآخر.

تقرير الإدارة التنفيذية "تمة"

المدققين الخارجيين

تم تعيين ديلويت أند توش (M.E.) كمراجعين خارجيين للبنك، بما في ذلك شركته التابعة، لعام 2016 من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. إن تعيين مدققي الحسابات يتم وفقاً للنظام الأساسي للبنك. وخلال عام 2016 لم يقدم مراجعو الحسابات الخارجيون أية خدمات استشارية إلى بنك أم القيوين الوطني من شأنها أن تعرقل استقلاليتهم وموضوعيتهم. وقد تم إشراك مدققي الحسابات الخارجيين وفقاً لمتطلبات البنك المركزي في دراسة تقييم تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والذي لم يعوق استقلاليتهم وموضوعيتهم.

إدارة المخاطر

مخاطر الائتمان

متماشياً مع أفضل الممارسات، يتبع البنك هيكل تنظيمية محددة من وحدات أعمال مرتبطة بالعملاء تشمل خدمات العملاء، وعمليات مركزية، ووحدات مخاطر ائتمان. ويتم الفصل بين الوظائف لتوفير أقصى مستوى من السيطرة على المخاطر والإشراف الإداري لوظائف البنك الائتمانية. ولدى البنك سياسات جيدة لمخاطر الائتمان يتم اتباعها بدقة على جميع المستويات. كما يتم تحديث دليل سياسة مخاطر الائتمان بشكل مستمر وفقاً لمتطلبات الأعمال التنظيمية والتي قد تنشأ.

لقد تم اعتماد نظام لعمليات وتقييم المخاطر ومراجعة الائتمان لضمان توحيد المعايير والتقييم الصحيح للمخاطر في تقييم الائتمان.

وكجزء من رصد الائتمان الاستباقي، وتتبع إشارات الإنذار المبكر، تتم مراجعة المشاريع من خلال وحدة احتواء المخاطر. وتتم إدارة الحسابات والقروض المتعثرة عبر وحدة مركزية. وتراقب وحدة إدارة محفظة القروض مدى التعرض للمخاطر بما في ذلك مستويات التركيز على المستوى الفردي والمستوى الموسمي.

يعمل البنك على تطبيق نهج IRB في بازل 2 (Basel II) وفقاً لتوجيهات مصرف الإمارات المركزي في هذا الصدد. وقد قام البنك بتحليل تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (IFRS 9) كما في 31/03/2016، والذي أظهر أن التأثير إيجابي بشكل عام للبنك.

وخلال الفترة التي غطاها التقرير، قام البنك بإجراء مراجعة شاملة للمحفظة المصرفية للشركات على مختلف المعايير استناداً إلى الخبرة السابقة، ووضع منصة للنمو المستقبلي في هذا القطاع.

تطبيق بازل 2

يلتزم البنك بالإرشادات المطلوبة بموجب الرخصة الثانية والرخصة الثالثة بما في ذلك تقديم تقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال سنوياً إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. كما يلتزم البنك بمعايير مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للنهج الموحد لحساب نسب كفاية رأس المال.

يتم إجراء اختبارات الضغط بانتظام لتقييم مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر المصرفية ومخاطر أسعار الأسهم. وتظهر النتائج أن البنك في وضع مريح بما يتماشى مع مخاطر البنك، وهناك احتياطي كبير لرأس المال المتاح ورأس المال النظامي لتغطية أي خسائر غير متوقعة من مخاطر أخرى.

مخاطر السوق

لدى البنك سياسات محددة من قبل مجلس الإدارة مدى تقبل المخاطر والحدود المختلفة لإدارة مخاطر السوق. وتتم مراجعة وضع البنك بشكل شهري من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك بهدف تحقيق أفضل العوائد مع تقليل التعرض لمخاطر السوق لتكون ضمن الحدود الاحترازية.

يتم إجراء اختبارات إجهاد السيولة لمراقبة مدى تعرض البنك لصدمات شديدة غير مواتية وعلى فترات دورية، لتقييم الأثر على السيولة لمواجهة الظروف الشديدة. كما يتم إجراء اختبارات الضغط لتقييم مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الأسعار في محفظة الأسهم بأكملها. وتظهر النتائج أن البنك في وضع مريح ويتماشى مع مستوى المخاطر المخطط له.

كما قام البنك بوضع خطة تمويل للطوارئ تتماشى مع معايير مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والتي تتضمن مستويات الاحتياج للطوارئ والخطوات الواجب اتباعها إذا تم اختراقها. وكثيراً ما تتم مراجعة التقارير والموافقة عليها من قبل المجلس.

المخاطر التشغيلية

حددت لجنة بازل للرقابة المصرفية المخاطر التشغيلية بأنها "مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، أو الموارد البشرية، أو النظم، أو من أحداث خارجية".

تقرير الإدارة التنفيذية ” تنمة ”

المخاطر التشغيلية ” تنمة ”

ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة. ان المخاطر التشغيلية متأصلة بجميع أنشطة الأعمال، وإدارة هذه المخاطر ذا أهمية حيوية للأهداف الاستراتيجية للبنك.

قام البنك بتنفيذ العمليات المذكورة أدناه بهدف مراقبة المخاطر التشغيلية والتخفيف منها:

- تحديد المخاطر من خلال تقييمها ومن خلال الرقابة، والتبليغ عن الحوادث لقسم ادارة المخاطر التشغيلية المركزي.
- إدارة ومراقبة المخاطر لمنع تكرارها أو تقليل تأثيرها المحتمل
- مراقبة المخاطر والإبلاغ عنها
- إنشاء قسم مركزي للسيطرة على خسائر مخاطر التشغيل

مع انتشار التكنولوجيا الحديثة، أدى استخدام التكنولوجيا والانترنت ووسائل الاتصال لإجراء المعاملات المالية إلى زيادة المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات بالنسبة للمؤسسات المالية. ولمكافحة الاختراقات الأمنية الالكترونية، أنشأ البنك إدارة أمن المعلومات والالتزام الأمني المعلوماتي لضمان استمرارية البنك والمعلومات على المدى الطويل.

ويوجد لدى البنك سياسة وإطار شاملين للمخاطر التشغيلية من أجل رصد وتقييم ومراقبة وتخفيف المخاطر الناشئة عن العمليات البنكية. ويتم تعزيز هذا الإطار من خلال إدارة قوية للمخاطر تشمل المشاركة الفعالة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارة الأعمال في عملية إدارة المخاطر.

خطة الطوارئ والاستمرارية

لضمان عدم تعطيل العمل المنتظم للبنك بسبب الأحداث غير المتوقعة والكوارث المرتبطة بالنظام البنكي، أنشأ البنك قسم الطوارئ والاستمرارية، بعيدا جغرافيا من مركز العمليات الرئيسي، لضمان استمرارية الأعمال.

العلاقة مع المجتمع

في الوقت الذي حافظ فيه البنك على تواجدته في مجال الأعمال، كان البنك دائما متوصلا مع ومشاركا في خدمة المجتمع في الإمارة، واتخذ مبادرات صادقة فيما يتعلق بمتطلبات المسؤولية المجتمعية للشركات. وقدم البنك الدعم إلى المبادرات الخيرية والتعليمية والثقافية والطبية والاجتماعية وغيرها من المبادرات.

وفي الختام

يتقدم مجلس الإدارة والإدارة العليا بالشكر والتقدير إلى مساهمينا الكرام على دعمهم المتواصل، وإلى العملاء على ثقته وولاءهم، وأخيرا إلى فريق الإدارة وجميع الموظفين على إسهامهم وتفانيهم المتواصلين.

ناصر بن راشد المعلا

عضو مجلس الإدارة المنتدب و الرئيس التنفيذي

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة المساهمين المحترمين
بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.)
أم القيوين - الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لبنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) ("البنك") والشركة التابعة له (يشار إليهما معاً "المجموعة")، أم القيوين، الإمارات العربية المتحدة والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2016، وكل من بيان الدخل الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة التي تشمل ملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد لبنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) ("البنك") والشركة التابعة له (يشار إليهما معاً "المجموعة")، أم القيوين، الإمارات العربية المتحدة كما في 31 ديسمبر 2016 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

اساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات" حول تدقيق البيانات المالية الموحدة من تقريرنا. أننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة بدولة الإمارات العربية المتحدة. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الاخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمر التدقيق الرئيسية

إن أمر التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة المالية الحالية. لقد تم تناول هذه الامور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمور التدقيق الرئيسية

أمر التدقيق الرئيسية

قمنا بإختبار تصميم، تطبيق وفعالية التشغيل لإجراءات الرقابة الرئيسية لتحديد القروض والسلفيات المنخفضة القيمة والمخصصات مقابل تلك الأصول. اشتملت هذه الإجراءات على إختبار:

- إجراءات الرقابة اليدوية والرقابة القائمة في النظام للإعتراف بخسائر الإنخفاض في قيمة القروض والسلفيات في الوقت المناسب.
- إجراءات الرقابة على نماذج احتساب خسائر الإنخفاض في القيمة بما في ذلك مدخلات البيانات؛
- إجراءات الرقابة على تقديرات تقييم الضمانات.
- إجراءات الرقابة على الحوكمة وإجراءات الإعتماد المتعلقة بمخصصات إنخفاض القيمة، بما في ذلك إستمرار إعادة التقييم من قبل الإدارة.

قمنا بإعادة احتساب ومقارنة مخصص الإنخفاض بالقيمة المسجلة للقروض التجارية والسلفيات وفقاً لإرشادات البنك المركزي والتي تحدد مخصصات محددة بناء على عدد الأيام التي تم تجاوزت تاريخ السداد.

خسائر إنخفاض قيمة القروض والسلفيات

تستخدم الإدارة تقديرات هامة عند تحديد زمن وقيمة مخصصات إنخفاض قيمة القروض التي يجب تسجيلها. ونظراً لأهمية هذه التقديرات وحجم القروض والسلفيات (تمثل 65% من مجموع الموجودات)، فإن تدقيق مخصصات إنخفاض قيمة القروض يعتبر مجال رئيسي للتركيز عليه.

تتمثل القروض المقيمة إفرادياً بشكل رئيسي في قروض الشركات والقروض التجارية والتي يتم تقييمها بشكل منفرد لمعرفة إن كان هناك أي دليل موضوعي يؤشر إلى وجود إنخفاض في قيمتها. يتم تصنيف القروض كمنخفضة القيمة عند وجود شك في قدرة المقترض على الوفاء بالدفوعات المستحقة عليه للبنك وفقاً لشروط التعاقد الأصلية .

يتم قياس خسائر الإنخفاض في قيمة القروض بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بما في ذلك السعر السوقي أو القيمة العادلة للضمانات. ويتم احتساب خسائر الإنخفاض في القيمة على أساس الفرق ما بين القيمة الدفترية للقروض وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدل الخصم الفعلي.



تقرير مدقق الحسابات المستقل "تتمة"

أمور التدقيق الرئيسية "تتمة"

خسائر إنخفاض قيمة القروض والسلفيات "تتمة"

قمنا باختبار عينة من القروض والسلف الفردية لنقوم بتقييم فيما إذا كان هناك أحداث أدت إلى إنخفاض قيمتها وأنه قد تم تسجيل مخصص كافي لإنخفاض القيمة في الوقت المناسب.

إضافة إلى ذلك، قمنا بتركيز إهتمامنا على المخاطر الفردية الرئيسية والتي قمنا باختبار التقديرات والإفتراضات المستخدمة من قبل الإدارة لتحديد خسائر الإنخفاض في القيمة وتحديد مبلغها، تقييم الضمانات من قبل خبراء خارجيين وتقييم مقدار التحصيل عند التخلف عن السداد.

لحساب خسائر الإنخفاض في القيمة للقروض المقيمة جماعياً من قبل البنك، قمنا باختبار عينة من البيانات المستخدمة في عملية الإحتساب وكذلك تقييم المنهجية والتقديرات المعنية. بالنسبة للإفتراضات الرئيسية المستخدمة في عملية الإحتساب، قمنا بتحدي الإدارة لتقديم دليل موضوعي على أنها مناسبة، وتأخذ بعين الإعتبار جميع المخاطر ذات الصلة.

قمنا بإعادة إحتساب مخصص الإنخفاض في قيمة القروض الجماعية وفقاً لسياسات البنك والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومقارنتها مع طريقة الإحتساب وفقاً لإرشادات البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك لضمان كفاية المخصص.

العوامل التي يتم أخذها في الإعتبار عند تحديد الخسائر من إنخفاض قيمة الحسابات المقيمة إفرادياً تتضمن مجموع المبالغ المقترضة من قبل العميل، تصنيف المخاطرة، قيمة الضمانات واحتمالية تحويل الملكية والتكاليف المترتبة لاسترداد الدين.

تشتمل خسائر الإنخفاض في القيمة للقروض المقيمة كمجموعة على المخصصات المحتملة على القروض العاملة والقروض الصغيرة ذات الميزات المشتركة والتي لا تمثل قيمتها بشكل منفرد أهمية جوهرية.

عند تقييم إنخفاض القيمة للقروض الجماعية يقوم البنك بإستخدام معدل 1.5 % من الموجودات المرجحة للمخاطر الإئتمانية والمحسوبة وفقاً لتوجيهات وتعليمات البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وتقدير مخصص إنخفاض القيمة وفقاً لسياسات البنك المذكورة أعلاه والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أيهما أعلى.

نظم تكنولوجيا المعلومات والرقابة على التقارير المالية

تم تحديد نظم تكنولوجيا المعلومات والرقابة على التقارير المالية كأحد مجالات التركيز وذلك لأن أنظمة البنك المالية والتقارير تعتمد بشكل كبير على أنظمة معقدة وذلك نظراً لحجم العمل وتنوع العمليات التي يتم معالجتها بشكل يومي كما ان هناك خطر من أن الإجراءات المحاسبية الآلية وإجراءات الرقابة اليدوية المعتمدة على نظم تكنولوجيا المعلومات قد تكون غير مصممة ولا تعمل بشكل فعال.

إن الاعتماد على نطاق واسع على نظم المعلومات في البنك يعني أن الرقابة على حقوق الوصول وفصل المهام يعتبر ذو أهمية. تعتبر هذه المبادئ الرئيسية مهمة حيث أنها تؤكد على أن تكون التغييرات على البرامج والمعلومات ملائمة ومخولة وتم مراقبتها. إن منهج تدقيقنا يعتمد على الرقابة الآلية وبناء على ذلك تم تصميم الإجراءات لإختبار الوصول والرقابة على نظم تكنولوجيا المعلومات.

قمنا بتقييم وإختبار تصميم وتطبيق فاعلية التشغيل لإجراءات الرقابة على إستمرار سلامة نظم تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بإعداد التقارير المالية. قمنا بمراجعة إجراءات الرقابة المتعلقة بنظم تكنولوجيا المعلومات بالأنظمة والتطبيقات الأساسية والتي يشمل نظام السويفت (Swift) ونظام (FTS messaging). كما قمنا بتقييم البيئة الأمنية لتكنولوجيا المعلومات واختبرنا أهم إجراءات الرقابة التي تم تحديدها وتعتبر ملائمة للعمليات. كما قمنا باختبار القيود اليومية كما هم منصوص عليه في المعايير الدولية للتدقيق.

في الحالات التي تم الكشف فيها عن أي قصور في الرقابة على تكنولوجيا المعلومات خلال نطاق التدقيق الذي قمنا به، قمنا بإجراء مجموعة من إختبارات الرقابة والاختبار الموضوعي لتحديد ما إذا كان بإمكاننا الاعتماد على اكتمال وصحة المعلومات المستخرجة من النظام. وبالإضافة إلى ذلك، وعند الضرورة، قمنا بتوسيع نطاق إجراءات التدقيق الموضوعي.

خسائر إنخفاض قيمة الأدوات المالية المتاحة للبيع

إن خسائر الإنخفاض في قيمة الأدوات المالية للبنك كان أحد مجالات التركيز الرئيسية نظراً لأهمية التقديرات المستخدمة في تحديد خسائر إنخفاض القيمة المعترف بها وحجم الأدوات المالية (تمثل 8 % من مجموع الموجودات).

فيما يتعلق بخسائر إنخفاض قيمة الإستثمارات المتاحة للبيع، قمنا بمقارنة القيمة العادلة للأوراق المالية مع سعر الشراء الأصلي ومراجعة الأداء التاريخي للسهم، لتحديد ما إذا كان هناك إنخفاض كبير أو طویل الأجل للأوراق المالية.

قمنا بتقييم التقديرات الرئيسية المستخدمة من قبل البنك لتحديد خسائر إنخفاض القيمة. تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها، من بين أمور أخرى، التحقق من كفاية أدلة التدقيق الملائمة والمتعلقة بالبيانات الأساسية المستخدمة

يتم تحديد خسائر إنخفاض قيمة الإستثمارات المتاحة للبيع عندما يكون هناك إنخفاض كبير أو طویل الأجل في القيمة العادلة إلى ما دون التكلفة. إن تحديد ما يمكن إعتباره إنخفاض كبير أو طویل الأجل يقتضي إجراء تقديرات هامة، لا سيما



تقرير مدقق الحسابات المستقل "تمة"

أمور التدقيق الرئيسية "تمة"

عناصر انخفاض قيمة الأدوات المالية المتاحة للبيع "تمة"

والتي تؤثر على التقديرات لضمان صحة واكتمال هذه البيانات. وعلاوة على ذلك، قمنا بمراجعة النتائج التي توصل إليها البنك، للتأكد من أنها متوافقة مع التطبيق المناسب للتقديرات.

بالنظر إلى حالة وجود عدم يقين في الأسواق الخارجية. كما هو مبين في إيضاح 4 حول هذه البيانات المالية الموحدة، بهدف إجراء تلك التقديرات فإن البنك يقوم بتقييم التقلب المعتاد في سعر السهم، الوضع المالي للجهة المستثمر فيها، أو أداء المجال الإقتصادي أو القطاع، أو تغير في التقنية، والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية والتمويلية.

معلومات أخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة هم المسؤولون عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى التقرير السنوي للبنك. لقد حصلنا على تقرير رئيس مجلس الإدارة قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات وبقيّة المعلومات المتعلقة بالتقرير السنوي من المتوقع الحصول عليه بعد ذلك التاريخ. إن المعلومات الأخرى لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتناول المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد أو الإستنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا حول البيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا أن نقوم بقراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، و من خلال ذلك نقوم بتقدير فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاءً مادية.

إذا استنتجنا وجود أي أخطاء مادية في المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا الإفصاح عن ذلك، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بهذه المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير. ليس لدينا ما نُفصح عنه في هذا الشأن.

إذا إستنتجنا وجود اي أخطاء مادية في التقرير السنوي للبنك عند قيامنا بالإطلاع عليه، فإنه يتعين علينا إخطار أعضاء مجلس الإدارة.

مسؤوليات الادارة وأعضاء مجلس الإدارة في اعداد البيانات المالية الموحدة

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وطبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، وعن تلك الرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح متى كان مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الادارة تصفية البنك أو وقف عملياته، أو لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خاليةً بصورة عامة من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهريّة بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهريّة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، تصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي ذا الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.



تقرير مدقق الحسابات المستقل "تتمة"

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة "تتمة"

- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والابصاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار. في حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه ضمن تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والاحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للبنك والأنشطة التجارية ضمن المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن القيام بالتوجيه والإشراف وتنفيذ أعمال التدقيق في المجموعة. ونبقى نحن الوحيدون المسؤولون عن رأينا حول التدقيق.

نقوم بالتواصل مع أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم أيضاً بتزويد أعضاء مجلس الإدارة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد بأنها قد تؤثر على إستقلاليتنا، وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع أعضاء مجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم الإفصاح عن امر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015، نفيد بما يلي:

1. أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
2. تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من جميع جوانبها الجوهرية، بما يتطابق مع الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015؛
3. أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية نظامية؛
4. أن المعلومات المالية الواردة بتقرير رئيس مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر المحاسبية للمجموعة؛
5. كما هو مبين في إيضاح 8 حول البيانات المالية الموحدة، أن المجموعة قد قامت بشراء والإستثمار في أسهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016؛
6. أن الإيضاح رقم 27 حول البيانات المالية الموحدة يظهر أهم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وأرصدة الأطراف ذات العلاقة مع الشروط التي قد تم بموجبها إبرام تلك المعاملات؛
7. أنه، طبقاً للمعلومات التي توافرت لنا، لم يتبين لنا ما يدعونا إلى الإعتقاد بأن المجموعة أرتكبت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 أي مخالفات للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 أو النظام الأساسي للبنك مما قد يؤثر جوهرياً على أنشطتها أو مركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2016؛
8. يبين الإيضاح رقم 21 حول البيانات المالية الموحدة المساهمات الإجتماعية التي قام بها البنك خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

وعلاوة على ما سبق، نود الإفادة أنه، وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (10) لسنة 1980، وتعديلاته، حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

بناية 3، الطابق 6، إعمار سكوير

صندوق بريد: 4254، دبي، الإمارات العربية المتحدة

15 فبراير 2017

موسى الرمحي

شريك

سجل رقم 872

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له
بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2016

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	إيضاحات	
			الموجودات
1,470,494	1.642.905	5	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة
1,351,893	1.544.868	6	مطلوب من بنوك أخرى
8,813,804	8.808.894	7	قروض وسلفيات
1,225,876	1.143.186	8	إستثمارات في أوراق مالية
295,542	260.393		قبولات عملاء
1,647	1.757	9	إستثمار في شركة زميلة
69,181	68.124	10	ممتلكات ومعدات
154,991	82.180	11	موجودات أخرى
13,383,428	13.552.307		مجموع الموجودات
			المطلوبات
170,117	70.000	12	مطلوب لبنوك أخرى
8,766,423	9.012.959	13	ودائع عملاء
295,542	260.393		قبولات عملاء
156,372	222.821	14	مطلوبات أخرى
9,388,454	9.566.173		مجموع المطلوبات
			حقوق المساهمين
1,848,000	1.848.000	15	رأس المال
1,019,266	1.019.266	16	إحتياطي قانوني
6,440	6.440	17	إحتياطي عام
54,757	34.343		التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة
1,066,511	1.078.085		أرباح مستبقاه
3,994,974	3.986.134		مجموع حقوق المساهمين
13,383,428	13.552.307		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين
7,658,578	7.959.606	18	إلتزامات ومطلوبات محتملة

ناصر بن راشد المعلا
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

راشد بن سعود المعلا
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016



2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	إيضاحات
465.888	450.890	19 إيرادات الفوائد
53.143	47.689	19 إيرادات من منتجات تمويل إسلامي
519.031	498.579	مجموع إيرادات الفوائد وإيرادات من منتجات تمويل إسلامي
(44.994)	(54.714)	19 مصاريف الفوائد
(426)	(500)	توزيعات المودعين - منتجات إسلامية
473.611	443.365	صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من المنتجات الإسلامية بعد خصم توزيعات المودعين
48.153	46.488	إيرادات الرسوم والعمولات
24.903	34.120	20 إيرادات تشغيلية أخرى
546.667	523.973	إجمالي الإيرادات
(179.623)	(169.601)	21 مصاريف تشغيلية
367.044	354.372	إيرادات العمليات
271.623	--	22 إيرادات ناتج عن تسوية قضية قانونية
26.346	41.850	23 إيرادات الإستثمارات
(13.561)	(5.000)	8 خسائر إنخفاض قيمة إستثمارات في أوراق مالية - بالصافي
(109.184)	(66.310)	7 مخصص الإنخفاض في قيمة القروض والسلفيات - بالصافي
493	822	9 حصة البنك في أرباح شركة زميلة
542.761	325.734	الربح للسنة
0.29	0.18	25 الربح الأساسي للسهم الواحد (درهم)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له بيان الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	
542.761	325.734	الربح للسنة
		بنود (الخسارة الشاملة)/الدخل الشامل الأخرى
		بنود قد أو يتم إعادة تصنيفها لاحقاً ضمن الأرباح أو الخسائر:
		إستثمارات متاحة للبيع
(171.588)	(25.644)	صافي خسائر إستثمارات متاحة للبيع معترف بها مباشرة في حقوق المساهمين (إيضاح 8)
13.561	5.000	الخسارة المعاد تصنيفها ضمن الأرباح والخسائر نتيجة إنخفاض قيمة إستثمارات متاحة للبيع (إيضاح 8)
(54)	230	المحول من حقوق المساهمين نتيجة بيع إستثمارات متاحة للبيع
(158.081)	(20.414)	بنود الخسارة الشاملة الأخرى للفترة
384.680	305.320	إجمالي الدخل الشامل للسنة

بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

المجموع ألف درهم	أرباح مستبقاه ألف درهم	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ألف درهم	إحتياطي عام ألف درهم	إحتياطي قانوني ألف درهم	رأس المال ألف درهم	
3.795.094	876.550	212.838	6.440	1.019.266	1.680.000	الرصيد في 31 ديسمبر 2014
542.761	542.761	-	-	-	-	الربح للسنة
(158.081)	-	(158.081)	-	-	-	بنود الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
384.680	542.761	(158.081)	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
(184.800)	(184.800)	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة
-	(168.000)	-	-	-	168.000	إصدار أسهم منحة خلال السنة
3.994.974	1.066.511	54.757	6.440	1.019.266	1.848.000	الرصيد في 31 ديسمبر 2015
325.734	325.734	-	-	-	-	الربح للسنة
(20.414)	-	(20.414)	-	-	-	بنود الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
305.320	325.734	(20.414)	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل للسنة
(314.160)	(314.160)	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 26)
3.986.134	1.078.085	34.343	6.440	1.019.266	1.848.000	الرصيد في 31 ديسمبر 2016

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك أم القيوين الوطني (ش.م.ع.) والشركة التابعة له

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	
542.761	325.734	التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية
		الربح للسنة
		التعديلات :
122.745	71.310	مخصص إنخفاض قيمة الأصول - بالصافي
15.791	12.559	إستهلاك ممتلكات ومعدات
10.937	(1.326)	(الزيادة)/النقص في القيمة العادلة للإستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر - بغرض المتاجرة
(480)	(360)	إطفاء خصم
(26)	(2.339)	الربح من إستبعاد إستثمارات في أوراق مالية
-	(11.313)	الربح من إستبعاد بضاعة
(36.712)	(37.825)	إيرادات توزيعات أرباح
(493)	(822)	حصة البنك في أرباح شركة زميلة
(320)	143	الخسارة/(الربح) من إستبعاد ممتلكات ومعدات
(271.623)	-	إيراد ناتج عن تسوية قضية قانونية
382.580	355.761	التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
		الزيادة في شهادات الإيداع التي تستحق بعد أكثر من ثلاثة أشهر
-	(700.000)	النقص في ودائع لأجل تستحق بعد أكثر من ثلاثة أشهر
200.000	-	النقص/(الزيادة) في الوديعة الإلزامية لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة
(73.793)	11.117	الزيادة في قروض وسلفيات
(938.604)	(61.400)	الزيادة في موجودات أخرى
(21.563)	(3.926)	متحصلات من إستبعاد بضاعة
-	88.050	(النقص)/الزيادة في المطلوب لبنوك أخرى
170.117	(100.117)	الزيادة في ودائع العملاء
724.048	246.536	الزيادة في مطلوبات أخرى
22.841	66.532	
465.626	(97.447)	صافي النقد (المستخدم في)/الناتج من العمليات التشغيلية
		التدفقات النقدية من العمليات الإستثمارية
(10.468)	(12.005)	شراء ممتلكات ومعدات
331	360	متحصلات من إستبعاد ممتلكات ومعدات
(271.937)	(15.666)	شراء إستثمارات في أوراق مالية
338.845	76.967	متحصلات من إستبعاد وإستحقاقات إستثمارات في أوراق مالية
36.712	37.825	توزيعات أرباح مقبوضة من إستثمارات في أوراق مالية
346	712	توزيعات أرباح مقبوضة من إستثمار في شركة زميلة
93.829	88.193	صافي النقد الناتج من العمليات الإستثمارية
		التدفقات النقدية من العمليات التمويلية
(181.322)	(314.243)	توزيعات أرباح مدفوعة
271.623	-	متحصلات من تسوية قضية قانونية
90.301	(314.243)	صافي النقد (المستخدم في)/الناتج من العمليات التمويلية
649.756	(323.497)	صافي (النقص)/الزيادة في النقد وما يعادله
1.753.053	2.402.809	النقد وما يعادله في بداية السنة
2.402.809	2.079.312	النقد وما يعادله في نهاية السنة (إيضاح 28)

المعاملات غير النقدية: خلال سنة 2015، أبرم البنك إتفاقية تسوية خارج المحكمة مع شركة بيت الإستثمار العالمي، ونتيجة لذلك تم إجراء مقاصة الموجودات الأخرى مع المطلوبات الأخرى بمبلغ 1.061 مليون درهم على التوالي (إيضاح 22).

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك أم القيوين الوطني (ش.م.ع.) والشركة التابعة له إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

1- معلومات عامة

بنك أم القيوين الوطني (ش.م.ع.) ("البنك") هو شركة مساهمة عامة تأسست في إمارة أم القيوين ("أم القيوين") في دولة الإمارات العربية المتحدة (أ.ع.م.) بموجب المرسوم الأميري رقم (1) بتاريخ 5 يناير 1982 الصادر عن صاحب السمو حاكم إمارة أم القيوين، وقد بدأ أعماله إعتباراً من 1 أغسطس 1982. تتألف "المجموعة" من بنك أم القيوين الوطني (ش.م.ع.)، أم القيوين و توين تاونز للإدارة التسويقية (ذ.م.م.)، دبي (إيضاح 3-3). إن عنوان المركز الرئيسي للبنك المسجل هو صندوق بريد 800، أم القيوين - الإمارات العربية المتحدة.

يعمل البنك في مجال تقديم الخدمات المصرفية للمؤسسات والأفراد من خلال شبكة مؤلفة من 16 فرعاً و11 وحدة إلكترونية للخدمة المصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يقوم البنك بالعمليات المصرفية الإسلامية من خلال نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية التي أنشأت في عام 2005 في شبكة فروع البنك.

إن القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 2 لسنة 2015 ("قانون الشركات") قد تم تطبيقه اعتباراً من 1 يوليو 2015. لدى المجموعة فترة أربعة وعشرون شهراً من تاريخ تطبيق قانون الشركات للالتزام بأحكامه ("الأحكام الانتقالية") وقد إستفادت المجموعة من هذه الأحكام الانتقالية.

2- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (IFRSs)

1-2 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة المطبقة والتي لم يكن لها تأثير مادي على البيانات المالية الموحدة

تم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة التالية والتي تسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016 في البيانات المالية الموحدة. إن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة لم يكن لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة في الفترة الحالية والسنوات السابقة والتي من الممكن أن تؤثر على المعالجات المحاسبية للمعاملات أو الترتيبات المستقبلية.

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 14 - الحسابات التنظيمية المؤجلة.
- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض البيانات المالية بشأن مبادرة الإفصاح.
- التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 11 الترتيبات المشتركة والمتعلقة بالمحاسبة المتعلقة بالإستحواذ على الحصص في العمليات المشتركة.
- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 الممتلكات، الآلات والمعدات والمعايير المحاسبي الدولي رقم 38 الموجودات غير الملموسة والمتعلقة بتوضيح الأساليب المقبولة للإستهلاك والإطفاء.
- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 الممتلكات، الآلات والمعدات والمعايير المحاسبي الدولي رقم 41 الزراعة حول النباتات المعمرة المثمرة.
- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 البيانات المالية المنفصلة والتي تسمح بتسجيل الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة بشكل إختياري بإستخدام طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة للمنشأة.
- التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 البيانات المالية الموحدة، والمعايير الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 12 الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى والمعايير المحاسبي الدولي رقم 28 الإستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة والتي توضح بعض الجوانب المتعلقة بتطبيق إستثناء التوحيد للمنشآت الإستثمارية.
- دورة التحسينات السنوية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2012 - 2014 والتي تتضمن التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 5 ورقم 7 والمعايير المحاسبي الدولي رقم 19 ورقم 34.



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة" 2- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (IFRSs) "تتمة"

2-2 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة قيد الإصدار وغير سارية المفعول والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد

لم يتم البنك بالتطبيق المبكر للمعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة والمعدّلة التالية التي تم إصدارها ولم يحن موعد تطبيقها بعد:

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة

تطبيق للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد

- دورة التحسينات السنوية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2014 - 2016 والتي تتضمن التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1 ورقم 12 والمعايير المحاسبي الدولي رقم 28.
- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 ضرائب الدخل المتعلقة بالإعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة عن الخسائر غير المحققة.
- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 بيان التدفقات النقدية التي تهدف إلى توضيح المعيار لتحسين المعلومات المقدمة لمستخدمي البيانات المالية للأنشطة التمويلية للمنشأة.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم 22 المعاملات بالعملة الأجنبية والبدل المدفوع مقدماً يعالج تفسير المعاملات بالعملة الأجنبية أو جزء من المعاملات عندما:
 - يكون هناك بدل تم تقويمه أو تسعيره بالعملة الأجنبية؛
 - تقوم المنشأة بالإعتراف بالأصل المدفوع مقدماً أو بالتزام المؤجل المتعلق بهذا البدل، قبل الإعتراف بالأصل ذات العلاقة، المصاريف أو الدخل؛
 - يكون الأصل المدفوع مقدماً أو إلتزام الدخل المؤجل غير نقدي.
- التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 2 المدفوعات على أساس الأسهم التي توضح تصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس السهم.
- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4: عقود التأمين المتعلق بتواريخ تطبيق مختلفة للمعيار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والإصدار الجديد ومعايير عقود التأمين الجديد.
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 40 إستثمارات في ممتلكات : تعديل الفقرة رقم 57 لتوضح أنه ينبغي على المنشأة تحويل الملكية إلى، أو من، الإستثمار في ممتلكات عندما، فقط عندما، يكون هناك دليل على وجود تغيير في الإستخدام. يحدث التغيير في الإستخدام إذا كان العقار يفي، أو لم يعد يفي بتعريف الإستثمار في ممتلكات. إن التغيير في نوايا الإدارة لاستخدام العقار لا يشكل في حد ذاته دليلاً على حدوث تغيير في الإستخدام. تم تعديل الفقرة لتوضح أن قائمة الأمثلة المدرجة هي غير حصرية.

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

2- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (IFRSs) "تتمة"

2-2 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة قيد الإصدار وغير سارية المفعول والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد "تتمة"

تطبق للفترة السنوية التي تبدأ من أو بعد

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة

- تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 الأدوات المالية: الإفصاحات والمتعلق بالإفصاحات حول التطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 الأدوات المالية: الإفصاحات والمتعلقة بالإيضاحات الإضافية لمحاكاة التحوط (والتعديلات اللاحقة) والناجئة من إدخال فصل عن محاسبة التحوط في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية (النسخة المعدله في 2009، 2010، 2013 و 2014)
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الصادر في نوفمبر 2009 الذي قدم متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات المالية. تم تعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية في أكتوبر 2010 ليتضمن متطلبات تصنيف وقياس المطلوبات المالية وإلغاء الاعتراف بها. وتم تعديله في نوفمبر 2013 ليتضمن المتطلبات الجديدة بشأن محاسبة التحوط العامة. وفي يوليو 2014، تم إصدار نسخة أخرى معدلة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 حيث كان الهدف الأساسي منه أن يشمل أ) متطلبات الإنخفاض في القيمة للموجودات المالية، و ب) تعديلات محدودة على متطلبات التصنيف والقياس من خلال تقديم إحدى فئات قياس "القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى" على أدوات دين معينة بسيطة. النسخة النهائية المعدلة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 تشمل متطلبات محاسبة الأدوات المالية والتي تحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. يتضمن المعيار متطلبات في المجالات التالية:
 - **التصنيف والقياس:** يتم تصنيف الموجودات المالية بالرجوع إلى نمط الأعمال التي تنضوي تحتها تلك الموجودات المالية وخصائص تدفقاتها النقدية التعاقدية. ويقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في نسخته الصادرة في 2014 فئة "القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى" لأدوات دين معينة. ويتم تصنيف المطلوبات المالية وفق هذا المعيار بنفس الطريقة التي تُصنف بها ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 مع وجود بعض الاختلافات في المتطلبات التي يُعمل بها في قياس المخاطر الائتمانية الخاصة للمنشأة.
 - **انخفاض القيمة:** إن نسخة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الصادرة في 2014 تقدم نموذج "خسارة ائتمانية متوقعة" لقياس انخفاض قيمة الموجودات المالية، وعليه فإنه ليس من الضروري حدوث أي حدث ائتماني قبل الاعتراف بخسائر الائتمان.
 - **محاسبة التحوط:** يقدم المعيار نظام محاسبة تحوط جديد يهدف إلى توثيق مزيد من الصلة بالكيفية التي تدير بها المؤسسات المخاطر عند التحوط من المخاطر المالية وغير المالية.
 - **إلغاء الاعتراف:** تم تطبيق متطلبات إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية من المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

2- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (IFRSs) "تتمة"

2-2 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة قيد الإصدار وغير سارية المفعول والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد "تتمة"

تطبق للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة

1 يناير 2018

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 - الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء في مايو 2014، تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 والذي يقدم نموذج واحد شامل لإستخدامه في محاسبة الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع العملاء. عندما يدخل المعيار حيز التطبيق سوف يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 محل إرشادات تحقق الإيرادات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 18 - الإيرادات ومعيير المحاسبة الدولي رقم 11 - عقود المقاولات والتفسيرات المتعلقة بها.

الهدف الأساسي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 هو أن المنشأة ينبغي أن تعترف بالإيرادات مقابل نقل البضائع أو الخدمات المقدمة للعملاء بالمبلغ الذي يعكس التعويض المادي الذي تتوقعه المنشأة مقابل تلك السلع أو الخدمات. على وجه التحديد، يقدم المعيار نموذج من 5 خطوات للإعتراف بالإيرادات:

- الخطوة الأولى: تحديد العقد أو العقود مع العملاء.
- الخطوة الثانية: تحديد التزامات الأداء في العقد.
- الخطوة الثالثة: تحديد سعر الصفقة.
- الخطوة الرابعة: تحميل سعر الصفقة على التزامات الأداء في العقد.
- الخطوة الخامسة: الإعتراف بالإيرادات عندما تقوم المنشأة بتنفيذ متطلبات الأداء ضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 يتم الإعتراف بالإيرادات للمنشأة عند أداء الإلتزام أي عندما تنتقل السيطرة على السلع أو الخدمات المنوطة بأداء إلتزام معين إلى العميل. تمت إضافة توجيهات أكثر تقييداً في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 للتعامل مع سيناريوهات محددة. وعلاوة على ذلك، يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 إفصاحات واسعة.

1 يناير 2018

التعديلات الإضافية على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء لتوضيح ثلاثة جوانب للمعيار (تحديد إلتزامات الأداء، إعتبرات الوكيل مقابل التراخيص) وتوفير بعض البنود الانتقالية للعقود المعدلة والعقود المنجزة.



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

2- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (IFRSs) "تتمة"

2-2 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة قيد الإصدار وغير سارية المفعول والتي لم يحن موعد تطبيقها بعد "تتمة"

تطبق للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة

1 يناير 2019

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 عقود الإيجار

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 كيفية الاعتراف، القياس، العرض والإفصاح عن عقود الإيجار. يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد، يتطلب من المستأجرين الاعتراف بموجودات ومطلوبات لجميع عقود الإيجار إلا إذا كانت مدة عقد الإيجار 12 شهراً أو أقل أو أن الأصل موضوع العقد ذات قيمة منخفضة. يستمر المؤجرين بتصنيف عقود الإيجارات كتشغيلية أو تمويلية، ضمن مفهوم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 المتعلق بالمحاسبة للمؤجر دون تغيير جوهرى عن المعيار الدولي للتقارير المالية السابق رقم 17.

تم تأجيل تاريخ التطبيق إلى أجل غير مسمى

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 البيانات المالية الموحدة والمعيار المحاسبي الدولي رقم 28 الإستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (2011) بشأن معالجة بيع أو المساهمة في الأصول بين المستثمر والشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة.

تتوقع الإدارة أن تطبق هذه المعايير، التفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية الموحدة للبنك عند دخولها حيز التطبيق، وأن تطبيق هذه المعايير الجديدة، التفسيرات والتعديلات، فيما عدا المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، قد لا يكون لها تأثير هام على البيانات المالية الموحدة للبنك في مرحلة التطبيق الأولى.

تتوقع الإدارة أن يطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في البيانات المالية الموحدة للبنك في الفترة السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2018. وقد يكون لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 تأثير جوهري على المبالغ المدرجة والإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة للبنك والمتعلقة بالموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك. ومع ذلك فإنه من غير الممكن الوصول إلى تقييم معقول لتأثير هذا التطبيق حيث ان البنك في مرحلة إجراء مراجعة مفصلة لذلك.

3- أهم السياسات المحاسبية

1-3 معايير الإعداد

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

2-3 أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا إعادة تقييم بعض الأدوات المالية. لأغراض إعداد البيانات المالية الموحدة، تم عرض النتائج والمركز المالي للبنك بدرهم الإمارات العربية المتحدة (بالآلاف)، وهي تمثل العملة التي يمارس بها البنك نشاطه وهي العملة المستخدمة في عرض البيانات المالية الموحدة. فيما يلي ملخصاً لأهم السياسات المحاسبية المتبعة.

يقوم البنك بعرض بيان المركز المالي الموحد بشكل عام حسب السيولة، وتم التمييز بناء على توقعات التحصيل أو السداد خلال 12 شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد (الجزء المتداول) وأكثر من 12 شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي الموحد (الجزء غير متداول) حيث تم إظهار ذلك في الإيضاحات .

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

3-3 أسس توحيد البيانات المالية الموحدة

إن البيانات المالية الموحدة لبنك أم القيوين الوطني (ش.م.ع) "البنك" والشركة التابعة له (المجموعة) تتألف من البيانات المالية للبنك والشركة المسيطر عليها (شركة تابعة).

تتحقق السيطرة عندما يكون للبنك:

- القدرة على المنشأة المستثمر بها؛
- التعرض للعوائد المتغيرة، أو الحق في تلك العوائد، وذلك من ارتباطاتها مع المنشأة المستثمر بها؛
- القدرة على ممارسة السيطرة على المنشأة المستثمر بها للتأثير على مبالغ عوائد المستثمر.

يقوم البنك بإعادة تقييم ما إذا كان يسيطر على أي من المنشآت المستثمر بها أم لا إذا ما كانت الحقائق والظروف تشير إلى حدوث تغيرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة المشار إليها أعلاه.

عندما تقل حقوق التصويت الخاصة بالبنك في أي من المنشآت المستثمر بها عن أغلبية حقوق التصويت بها، فيكون للبنك القدرة على السيطرة على تلك المنشأة المستثمر بها عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحه قدرة عملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة بالمنشأة المستثمر بها بشكل منفرد.

يأخذ البنك بعين الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم ما إذا كان للبنك حقوق التصويت في المنشأة المستثمر بها بشكل كافٍ لمنحه السيطرة. تشمل تلك الحقائق والظروف ما يلي:

- حجم حقوق التصويت التي يمتلكها البنك بالنسبة لحجم ومدى ملكية حاملي حقوق التصويت الآخرين؛
- حقوق التصويت المحتملة التي يمتلكها البنك وحاملي حقوق التصويت الآخرين والأطراف الأخرى؛
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛
- أية حقائق وظروف إضافية قد تشير إلى أن البنك له، أو ليس لديه، القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة وقت الحاجة لاتخاذ قرارات، بما في ذلك كيفية التصويت في اجتماعات المساهمين السابقة.

تبدأ عملية توحيد الشركة التابعة عندما تتم السيطرة من قبل البنك على تلك الشركة التابعة، بينما تتوقف عملية التوحيد عندما يفقد البنك السيطرة على الشركة التابعة. وعلى وجه الخصوص، يتم تضمين إيرادات ومصاريف الشركة التابعة المستحوذة أو المستبعدة خلال السنة في بيان الدخل الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد من تاريخ حصول البنك على السيطرة حتى التاريخ الذي تنقطع فيه سيطرة البنك على الشركة التابعة.

إن الربح أو الخسارة وكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الأخرى موزعة على مالكي البنك ومالكي الأطراف غير المسيطرة. إجمالي الدخل الشامل للشركة التابعة موزع على مالكي البنك والأطراف غير المسيطرة حتى لو أدى ذلك إلى حدوث عجز في أرصدة الأطراف غير المسيطرة.

حيثما لزم الأمر، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتلاءم سياساتها المحاسبية مع تلك المستخدمة من قبل المجموعة.

يتم إستبعاد جميع المعاملات بما في ذلك الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والأرباح والمصاريف والتدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات الداخلية بين أعضاء المجموعة عند التوحيد.



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

3- أهم السياسات المحاسبية "تتمة"

3-3 أسس توحيد البيانات المالية الموحدة "تتمة"

الشركة التابعة :

فيما يلي تفاصيل الشركة التابعة للبنك كما في 31 ديسمبر 2016 :

إسم الشركة التابعة	نسبة الملكية في الشركة التابعة	البلد الذي تمارس فيه الشركة التابعة نشاطها	النشاط الأساسي للشركة التابعة
توين تاوونز للإدارة التسويقية (ش.ذ.م.م.)	99.33%	الإمارات العربية المتحدة	تقديم خدمات التسويق

إن الحصة المتبقية في الشركة أعلاه هي لصالح البنك من خلال ترتيبات متفق عليها .

4-3 استثمارات في شركة زميلة

الشركة الزميلة هي تلك المنشأة التي للبنك تأثيراً هاماً عليها، ويمثل التأثير الهام قدرة البنك على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها ولا يصل هذا التأثير إلى درجة السيطرة المطلقة أو السيطرة المشتركة على هذه السياسات.

تم إدراج نتائج موجودات ومطلوبات الشركات الزميلة في هذه البيانات المالية الموحدة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وطبقاً لطريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف بالاستثمار في الشركات الزميلة مبدئياً في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة ويتم تعديلها لاحقاً للاعتراف بحصة البنك من أرباح أو خسائر وبنود الدخل الشامل الأخرى للشركة الزميلة. في حال زيادة حصة البنك في خسائر الشركة الزميلة عن الإستثمار في تلك الشركة الزميلة (والتي تتضمن أي حصص طويلة الأجل، والتي في جوهرها، تشكل جزءاً من صافي استثمار البنك في الشركة الزميلة)، يوقف البنك الاعتراف بحصته في الخسائر اللاحقة. ولا يتم الاعتراف بالخسائر الإضافية سوى إلى المدى الذي تحمل فيه البنك التزامات قانونية أو استدلالية أو قامت بدفعات بالنيابة عن الشركة الزميلة.

يتم تسجيل الاستثمار في الشركة الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية من تاريخ تحول الشركة المستثمر بها إلى شركة زميلة. وعند الاستحواذ على الاستثمار في شركة زميلة، فإن أية زيادة في تكلفة الشراء عن حصة البنك في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمحتملة المحددة للشركة الزميلة والتي تم تسجيلها بتاريخ الشراء، يتم الاعتراف بها كشهرة، ويتم تضمينها في القيمة المدرجة للإستثمار. إن أي زيادة في حصة البنك في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمحتملة عن تكلفة الشراء، بعد إعادة التقييم، يتم الإعتراف بها مباشرة في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تم فيها الإستحواذ على الاستثمار.

تم تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 لتحديد ما إذا كان من اللازم الاعتراف بأي خسارة لانخفاض القيمة فيما يتعلق باستثمار البنك في الشركة الزميلة. عند الضرورة، يتم إجراء اختبار على كامل مبلغ القيمة المدرجة للاستثمار (بما في ذلك الشهرة) لتحديد ما إذا ما كان هناك انخفاض في القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 36 انخفاض قيمة الأصول كأصل واحد وذلك بمقارنة القيمة القابلة للاسترداد (القيمة قيد الاستخدام والقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أعلى) مع قيمتها المدرجة. إن خسائر الإنخفاض في القيمة المعترف بها تشكل جزءاً من القيمة المدرجة للاستثمار. يتم الاعتراف بأي استرجاع لخسائر انخفاض القيمة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 إلى الحد الذي تزيد عنده قيمة الإستثمار القابلة للاسترداد.

5-3 اندماج الأعمال

تتم محاسبة إستحواذ الأعمال التجارية باستخدام طريقة الشراء. ويتم قياس البديل المنقول ضمن اندماج الأعمال بالقيمة العادلة، والتي يتم حسابها على أنها مجموع القيم العادلة للأصول التي تنقلها المجموعة بتاريخ الإستحواذ، والمطلوبات التي تتحملها المجموعة إلى مالكي المنشأة المستحوذ عليها السابقين بالإضافة إلى حصص حقوق الملكية التي أصدرتها المجموعة في مقابل السيطرة على المنشأة المستحوذ عليها. وبشكل عام، يتم الاعتراف بالتكاليف المتعلقة بعمليات الإستحواذ من خلال الأرباح أو الخسائر عند تكبدها. كما في تاريخ الإستحواذ، يتم الاعتراف بالأصول المستحوذ عليها القابلة للتحديد والمطلوبات المفترضة بقيمتها العادلة.

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

3- أهم السياسات المحاسبية "تتمة"

3-5 إندماج الأعمال "تتمة"

يتم قياس الشهرة بالزيادة على مجموع البديل المنقول، ومقدار حصة الأطراف غير مسيطرة في المنشأة المستحوذ عليها، والقيمة العادلة لحصة حقوق الملكية للشركة المستحوذة والتي كانت تحتفظ بها سابقاً في المنشأة المستحوذ عليها (إن وجدت) على صافي مبالغ الأصول المقتناة القابلة للتحديد والمطلوبات المفترضة بتاريخ الإستحواذ. في حال، بعد إعادة التقييم، تجاوز صافي قيمة الأصول المستحوذ عليها القابلة للتحديد والمطلوبات المفترضة بتاريخ الإستحواذ مجموع البديل المنقول ومبالغ حصة الأطراف غير مسيطرة في المنشأة المستحوذ عليها والقيمة العادلة لحصة حقوق الملكية للشركة المستحوذة التي كانت تحتفظ بها سابقاً في المنشأة المستحوذ عليها (إن وجدت)، يتم الاعتراف بالزيادة مباشرة في الربح أو الخسارة كريح شراء بسعر منخفض.

في حال تمت عملية اندماج الأعمال على مراحل، يعاد قياس حصة المجموعة السابقة في المنشأة المستحوذ عليها لقيمتها العادلة كما في تاريخ الاستحواذ (أي بتاريخ انتقال السيطرة على المنشأة المستحوذ عليها إلى المجموعة)، ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر، إن وجدت، في بياني الأرباح والخسائر. يتم إعادة تصنيف المبالغ الناشئة عن حصة المنشأة قبل تاريخ الاستحواذ، والتي تم الاعتراف بها سابقاً في بنود الدخل الشامل الأخرى، إلى أرباح أو خسائر إذا كانت المعالجة صحيحة في حال تم استبعاد هذه الحصة.

في حال عدم انتهاء المحاسبة الأولية لإندماج الأعمال في نهاية فترة التقرير التي حصل فيها الأندماج، تسجل الشركة المبالغ المؤقتة للبنود التي لم يتم إنتهاء عملية المحاسبة عنها. يتم تعديل هذه المبالغ المؤقتة خلال فترة القياس (انظر أعلاه)، أو يتم الاعتراف بموجودات أو مطلوبات إضافية لتعكس المعلومات الجديدة التي تم الحصول عليها حول الحقائق والظروف السائدة بتاريخ الاستحواذ، إن توفرت، والتي من شأنها التأثير على المبالغ المعترف بها كما في ذلك التاريخ.

6-3 الموجودات المالية

قروض وذمم مدينة

القروض والذمم المدينة هي موجودات مالية غير مشتقة ولها دفعات ثابتة أو يمكن تحديدها وهي غير مدرجة في الأسواق المالية النشطة. وهي تتضمن النقد والأرصدة لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، المطلوب من بنوك أخرى، القروض والسلفيات وقبولات العملاء وموجودات أخرى.

يتم إثبات القروض والسلفيات عند منح المبالغ للمقترضين وتقييد بالتكلفة المطفأة وذلك باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

إنخفاض قيمة القروض والسلفيات

قروض مقيمة بشكل منفرد

تتمثل القروض المقيمة إفرادياً بشكل رئيسي في قروض الشركات والقروض التجارية والتي يتم تقييمها بشكل منفرد لمعرفة إن كان هناك أي دليل موضوعي يؤشر إلى وجود إنخفاض في قيمتها. يتم تصنيف القروض كمنخفضة القيمة إذا وُجد شك في قدرة المقترض على الوفاء بالدفعات المستحقة عليه للبنك وفقاً لشروط التعاقد الأصلية.

يتم قياس الإنخفاض في قيمة القروض بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بما فيها أي ضمان، ويتم احتساب خسارة الإنخفاض في القيمة بالفرق ما بين القيمة الدفترية للقروض وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بتلك القروض.

قروض مقيمة كمجموعة

تتمثل خسائر الإنخفاض في قيمة القروض المقيمة كمجموعة من المخصصات المحتسبة على:

(أ) القروض العاملة

(ب) قروض صغيرة ذات ميزات مشتركة والتي لا تمثل قيمتها بشكل منفرد أهمية جوهرية.

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

3- أهم السياسات المحاسبية "تتمة"

3-6 الموجودات المالية "تتمة"

إنخفاض قيمة القروض والسلفيات "تتمة"

قروض مستحقة وغير مخفضة القيمة

القروض والسلفيات والتي استحق عليها فوائد أو أن أصل المبلغ مستحق السداد والتي يعتقد البنك أنه لا يوجد إنخفاض في قيمة تلك الأصول نظراً لإحتفاظ البنك بضمانات و/أو مرحلة تحصيل المبالغ المستحقة للبنك.

القروض العاملة

تقوم إدارة البنك بتقدير خسائر إنخفاض القيمة لمحافظ القروض بناءً على الخبرة السابقة والخسائر الكامنة المرتبطة بالظروف الإقتصادية والإئتمانية السائدة.

قروض مالية صغيرة ذات مميزات مشتركة وليست جوهرية بشكل منفرد

تتمثل هذه القروض بشكل أساسي في المبالغ المستحقة على بطاقات الإئتمان والقروض الأخرى التي لا تمثل قيمتها بشكل منفرد أهمية جوهرية . يتم تقدير خسائر إنخفاض القيمة لتلك القروض بناءً على تحليل أعمار الأرصدة لكل فئة منها ويتم تسجيلها بناءً على ذلك.

سياسة إعادة تحليل أعمار أرصدة القروض والسلفيات

قام البنك بتحديد سياسة إعادة تحليل أعمار أرصدة القروض والسلفيات كجزء من سياسته في إدارة المخاطر الإئتمانية. يعتبر البنك نقل وتأجيل أرصدة القروض والسلفيات مستحقة السداد كإعادة تحليل لأعمارها، ويقوم بتطبيق المبادئ التوجيهية لبازل 2 (Basel II) في هذا الإطار. إن ذلك يشتمل على طرق مستقلة لإعادة تحليل أعمار أرصدة الحسابات العادية والمتعثرة ، موافقة الجهات المسؤولة ، الحد الأدنى لعمر التسهيلات المقدمة قبل أن تخضع لإعادة التحليل والحد الأقصى لإعادة التحليل لكل رصيد من أرصدة التسهيلات كل على حدة وعوامل أخرى. تعتمد إعادة تحليل العمر على إعادة تقييم قدرة المقترض على تسديد التزاماته للبنك بناءً على الأوضاع الإقتصادية المستجدة.

استثمارات في أوراق مالية

يصنف البنك إستثماراته في الأوراق المالية في الفئات التالية : موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وموجودات مالية محتفظ بها حتى استحقاقها، وموجودات مالية متاحة للبيع . تحدد الإدارة تصنيف إستثماراتها عند الإعتراف المبدئي بها.

(أ) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

وتشتمل هذه الفئة على فئتين فرعيتين : الموجودات المالية - بغرض المتاجرة ، وتلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر منذ البداية . يتم تصنيف الأصل المالي في هذه الفئة إذا تم إقتنائه بشكل أساسي لغرض بيعه على المدى القصير أو إذا وجدت النية من قبل الإدارة لإقتناءه على ذلك الأساس. يتم تصنيف الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما تتم إدارة استثمارات محددة، مثل استثمارات الأسهم ، وتقييمها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإدارة مخاطر موثقة أو إستراتيجية إستثمار معينة حيث يتم رفع تقارير بها معتمدة على تلك الأسس إلى أفراد الإدارة الرئيسيين.

(ب) إستثمارات محتفظ بها حتى إستحقاقها

الإستثمارات المحتفظ بها حتى إستحقاقها هي موجودات مالية غير مشتقة لها دفعات ثابتة أو يمكن تحديدها وتواريخ استحقاق ثابتة وهي التي تعتمد إدارة البنك الاحتفاظ بها حتى استحقاقها ويكون لها القدرة على ذلك . عندما يقرر البنك بيع ما هو أكثر من مجرد كمية غير كبيرة من الإستثمارات المحتفظ بها حتى إستحقاقها ، عندها تكون الفئة بالكامل قد تعرضت للتأثر وبالتالي تتم إعادة تصنيفها كإستثمارات متاحة للبيع.

(ج) إستثمارات متاحة للبيع

الإستثمارات المتاحة للبيع هي موجودات مالية غير مشتقة مصنفة كإستثمارات متاحة للبيع أو غير مصنفة على أنها (أ) قروض وسلفيات ، (ب) إستثمارات محتفظ بها حتى إستحقاقها ، أو (ج) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

3- أهم السياسات المحاسبية "تتمة"

3-6 الموجودات المالية "تتمة"

إستثمارات في أوراق مالية "تتمة"

الإعتراف المبدئي

يتم الإعتراف بمشتریات ومبيعات الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، الإستثمارات المحتفظ بها حتى استحقاقها والإستثمارات المتاحة للبيع في تاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل . يتم الإعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً لها تكاليف المعاملة لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر . أما الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فيتم الإعتراف بها مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم إدراج تكاليف المعاملة كمصروف في بيان الدخل الموحد.

الإعتراف اللاحق

تتم إعادة الإعتراف بالإستثمارات المتاحة للبيع والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لاحقاً بالقيمة العادلة . يتم إدراج الإستثمارات المحتفظ بها حتى إستحقاقها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي . يتم إثبات الأرباح والخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة لفئة " الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر " في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها.

يتم إدراج الأرباح والخسائر الناشئة من التغيرات في القيمة العادلة للإستثمارات المتاحة للبيع مباشرةً في حقوق المساهمين، حتى يتم إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية أو أن تتعرض لإنخفاض في قيمتها . في حال تم إلغاء الإعتراف بالإستثمارات المتاحة للبيع أو تعرضها لإنخفاض في قيمتها ، فإن الربح أو الخسارة المتراكمة والتي تم إدراجها في السابق ضمن حقوق المساهمين يتم عكسها من خلال إثباتها في الأرباح أو الخسائر.

يتم إثبات أرباح وخسائر العملات الأجنبية الناشئة من الموجودات المالية النقدية المتوفرة للبيع مباشرة في بيان الدخل الموحد.

تستند القيم العادلة للإستثمارات المدرجة في الأسواق النشطة إلى أسعار الطلب الحالية، وإذا كان السوق المدرج به ذلك الإستثمار غير نشط (وكذلك بالنسبة للإستثمارات غير المدرجة)، فإن البنك يقوم باستخدام "أساليب التقييم" للوصول إلى القيمة العادلة لتلك الإستثمارات.

يتم إثبات الفوائد المكتسبة خلال الإحتفاظ بالإستثمارات في أوراق مالية كإيرادات فوائد . يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح المتعلقة بأدوات ملكية في بيان الدخل الموحد عندما ينشأ حق للبنك بإستلام الدفعات .

تتمثل التكلفة المطفأة للموجودات والمطلوبات المالية في قيمتها التي تم قياسها بشكل مبدئي مخصوماً منها أي دفعات ومضافاً لها أو مخصوماً منها الإطفاء المتراكم ، والذي تم تحديده باستخدام نسبة الفائدة الفعلية ، لأي فروقات بين القيمة المبدئية والقيمة المستحقة مخصوماً منها أي تخفيض في قيمتها (سواء بشكل مباشر أو من خلال مخصص) لمقابلة إنخفاض القيمة أو إمكانية عدم التحصيل.

طريقة معدل الفائدة الفعلي هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للموجودات والمطلوبات المالية وتوزيع إيرادات الفوائد أو مصاريف الفوائد على الفترات المرتبطة بها. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يُخصم بناءً على الدفعات النقدية المستقبلية أو المتحصلات المتوقعة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو خلال فترة أقصر عندما يكون ذلك مناسباً لصافي القيمة الدفترية للموجودات المالية أو المطلوبات المالية. عند إحتساب معدل الفائدة الفعلي ، يقوم البنك بتقدير الدفعات النقدية آخذاً في الإعتبار جميع الشروط التعاقدية المتعلقة بالأداة المالية في حين لا يأخذ في الإعتبار خسائر الإئتمان المستقبلية.

يتضمن الإحتساب أعلاه جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة بين طرفي العقد والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي، تكاليف المعاملات وسائر العلاوات أو الخصومات.

إنخفاض قيمة الموجودات المالية

يتم في تاريخ كل بيان مالي موحد مراجعة القيم الحالية للموجودات المالية. يتم تخفيض قيمة الموجودات المالية عند وجود دليل موضوعي، كنتيجة لحدث أو أحداث حصلت لاحقاً للإعتراف المبدئي بتلك الموجودات المالية، يشير إلى تأثير التدفق النقدي المتوقع مستقبلاً لتلك الموجودات المالية. فيما يتعلق

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

3- أهم السياسات المحاسبية "تتمة"

6-3 الموجودات المالية "تتمة"

استثمارات في أوراق مالية "تتمة"

انخفاض قيمة الموجودات المالية "تتمة"

بالموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، فإن قيمة الإنخفاض تتمثل في الفرق ما بين القيمة الدفترية لتلك الموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفق النقدي المتوقع مستقبلاً من تلك الموجودات المالية بعد خصم الفوائد المتكبدة حسب أسعار الفائدة الفعلية.

في حال تم تصنيف إستثمارات الملكية كإستثمارات متاحة للبيع، فإن أي إنخفاض جوهري أو لمدة طويلة في القيمة العادلة للأوراق المالية إلى أقل من تكلفتها يؤخذ بعين الإعتبار عند تحديد فيما إذا كان الأصل تعرض لإنخفاض القيمة. في حال وجود هكذا دليل متعلق بالموجودات المالية المتاحة للبيع، فإن الخسارة المتراكمة - المقاسة بالفرق بين تكلفة الشراء والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أي إنخفاض في قيمة الموجودات المالية المعترف بها سابقاً ضمن الأرباح أو الخسائر- فإنه يتم حذفها من حقوق الملكية ويتم الإعتراف بها ضمن بيان الدخل الموحد. لا يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الدخل الموحد على أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع من خلال بيان الدخل الموحد.

إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية فقط عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفق النقدي من تلك الموجودات المالية أو عند تحويلها، بما فيها جميع المكاسب والمخاطر المتعلقة بملكيته، إلى طرف آخر. إذا لم يتم البنك بتحويل تلك الموجودات بشكل كامل أو لم يتم بتحويل جميع المكاسب والمخاطر المتعلقة بملكيته وإستمر بالسيطرة عليها فإن البنك يقوم بالإعتراف بما يتعلق بها من عوائد متراكمة وأي إلتزامات واجب سدادها.

7-3 المطلوبات المالية وأدوات الملكية

التصنيف كدين أو أداة ملكية

يتم تصنيف الديون وأدوات الملكية كمطلوبات مالية أو كأدوات ملكية طبقاً لأسس وجوهر الترتيبات التعاقدية وتعريف المطلوبات المالية وأدوات الملكية.

أدوات الملكية

أداة الملكية هي أي تعاقدي يثبت حق مالكها في أصول المجموعة المتبقية بعد طرح جميع إلتزاماتها. أدوات حقوق الملكية المصدرة من قبل المجموعة يتم تسجيلها بالمبالغ المستلمة بعد طرح مصاريف الإصدار.

المطلوبات المالية

إن المطلوبات المالية المتضمنة ودائع العملاء، قبولات العملاء والمطلوب لبنوك أخرى والمطلوبات الأخرى يتم قياسها بشكل أولي بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف المعاملات.

يتم قياس المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي حيث يتم الإعتراف بمصاريف الفوائد وفقاً لأسعار الفائدة الفعلية السائدة.

إلغاء الإعتراف بالإلتزامات المالية

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عندما يتم تنفيذها، إلغاؤها أو إنتهاء مدتها.



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

3- أهم السياسات المحاسبية "تتمة"

8-3 ممتلكات ومعدات

تظهر الأعمال قيد التنفيذ بالتكلفة مطروحاً منها أي خسائر ناتجة عن الإنخفاض في القيمة. يتم إستهلاك هذه الأصول كما هو الحال مع الأصول والممتلكات الأخرى يبدأ عندما تصبح جاهزة للإستخدام الذي أنشأت من أجله.

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً للإستهلاك المتراكم . يتم إحتساب الإستهلاك لإطفاء تكلفة الأصول إلى قيمتها المتبقية وفقاً لطريقة القسط الثابت مبنياً على مدة الخدمة المتوقعة على النحو التالي:

سنوات

20

مباني

5-1

أجهزة كمبيوتر ومعدات

5

أثاث وتجهيزات

5-3

تحسينات على مبنى مستأجر

5

سيارات

لا يتم إستهلاك الأرض بإعتبار أن ليس لديها عمر إفتراضي محدد.

يتم تحديد أرباح وخسائر إستبعاد الممتلكات والمعدات بالرجوع إلى قيمتها الدفترية وتؤخذ في الإعتبار عند تحديد أرباح العمليات. يتم إثبات مصاريف تصليح وتجديد الممتلكات والمعدات في بيان الدخل الموحد عند تكبدها. عندما تكون القيمة الدفترية لأحد الممتلكات والمعدات أكبر من القيمة الممكن إستردادها ، فإنه يتم خفض قيمته الدفترية مباشرة إلى القيمة الممكن إستردادها، حيث أنها أعلى من القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع والقيمة المتبقية قيد الاستخدام.

9-3 المخزون

يتمثل المخزون في الممتلكات المستحوذ عليها في تسوية الديون، والتي تظهر بسعر التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. إن سعر التكلفة المباشرة المتكبد نتيجة الإستحواذ على المخزون تدرج كجزء من تكلفة الموجودات. تمثل صافي القيمة البيعية صافي سعر البيع المقدر في سياق الأعمال الإعتيادية، على أساس أسعار السوق كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.

10-3 إنخفاض قيمة الموجودات الملموسة

في تاريخ كل بيان مركز مالي موحد، يقوم البنك بمراجعة القيمة الحالية للموجودات الملموسة لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على وجود إنخفاض في القيمة الدفترية لتلك الموجودات، وفي حالة وجود ذلك المؤشر، فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للموجودات وذلك بهدف تحديد مدى الخسارة الناتجة عن إنخفاض القيمة (إن وجدت) . وفي حال صعوبة تقدير القيمة القابلة للإسترداد للأصل فردياً يقوم البنك بتقدير القيمة المستردة لوحدة توليد النقد التي ينتمي لها الأصل. عند وجود أسس معقولة للتوزيع، فإنه يتم توزيع الموجودات العامة على وحدات توليد النقد بشكل إفرادي أو يتم توزيعها على أصغر مجموعة من وحدات توليد النقد بناءً على أسس معقولة يمكن تحديدها.

تتمثل القيمة القابلة للإسترداد في القيمة العادلة مخصوماً منها التكلفة حتى إتمام البيع أو القيمة الناتجة عن الإستعمال أيهما أعلى. عند تقييم القيمة الناتجة عن الإستعمال، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للوصول بها إلى القيمة الحالية بإستخدام معدل خصم مناسب ليعكس قيمتها السوقية الحالية مع مراعاة أثر مرور الوقت على القيمة والمخاطر المحددة للأصل.

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

3- أهم السياسات المحاسبية "تتمة"

10-3 إنخفاض قيمة الموجودات الملموسة "تتمة"

أما إذا كانت القيمة القابلة للإسترداد المقدره للأصل (وحدة توليد النقد) أقل من قيمته الدفترية، فإنه يتم خفض القيمة الدفترية للأصل (وحدة توليد النقد) إلى القيمة التي يمكن إستردادها. إن خسارة إنخفاض القيمة تحمل مباشرة على الأرباح أو الخسائر إلا إذا كان الأصل قد تم إعادة تقييمه وفي هذه الحالة فإن خسارة الإنخفاض في القيمة تعامل كإنخفاض في إعادة التقييم .

في حال تم لاحقاً تراجع خسارة إنخفاض القيمة ، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (وحدة توليد النقد) إلى إن تصل للقيمة المقدره التي يمكن إستردادها على أن لا تكون الزيادة أعلى من القيمة الدفترية فيما لو لم يكن هناك إنخفاض في قيمة الأصل (وحدة توليد النقد) في السنوات السابقة . إن إسترداد خسارة الإنخفاض في القيمة تدرج في الأرباح أو الخسائر إلا إذا كان الأصل قد تم إعادة تقييمه ، وفي هذه الحالة فإن إسترداد خسارة الإنخفاض في القيمة يعامل كزيادة في إعادة التقييم.

11-3 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يقوم البنك بالمساهمة بإلتزام معاشات التقاعد والتأمين الإجتماعي للموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (7) لعام 1999 المتعلق بالمعاشات والتأمينات الإجتماعية. يتم تكوين مخصص بكامل مبلغ مكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عن فترة خدمتهم حتى تاريخ بيان المركز المالي الموحد. يتم إدراج هذا المخصص تحت بند مطلوبات أخرى.

تقوم الإدارة بقياس المطلوبات المتعلقة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين بموجب قانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة . وبموجب هذه الطريقة ، يتم إعداد تقييم لمدة الخدمة المتوقعة للموظف مع البنك والراتب الأساسي المتوقع بتاريخ تركه للخدمة.

12-3 مخصصات

يتم أخذ المخصصات عندما يترتب على البنك إلتزام قانوني أو إجباري قائم نتيجة أحداث سابقة ، ويكون من المحتمل أن يستدعي الأمر تدفق خارجي لمنافع إقتصادية لتسوية الإلتزام ، مع توفر إمكانية تقدير معقول لمبلغ الإلتزام.

13-3 قروض

يتم الإعتراف بالقروض مبدئياً بالقيمة العادلة مخصوصاً أي مصاريف متعلقة بها ، ويتم إظهارها لاحقاً بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم إحساب أي فرق بين قيمة الإسترداد وصافي المقبوضات بعد خصم المصاريف المتعلقة بها ضمن بيان الدخل الموحد على مدى فترة القروض بإستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

14-3 العملات الأجنبية

يتم قياس البنود المدرجة في البيانات المالية الموحدة للبنك بدرهم الإمارات العربية المتحدة والتي تعد العملة الوظيفية في البيئة الإقتصادية التي يعمل بها البنك . يتم ترجمة المعاملات الناشئة بالعملات الأجنبية إلى درهم الإمارات العربية المتحدة بالسعر السائد بتاريخ المعاملة . يتم ترجمة الموجودات والمطلوبات المالية المحددة بعملات أجنبية إلى درهم الإمارات العربية المتحدة بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي الموحد. يتم إثبات أية أرباح أو خسائر ناتجة ضمن بيان الدخل الموحد.



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة" 3- أهم السياسات المحاسبية "تتمة"

15-3 أدوات مشتقة

يتم إدراج الأدوات المشتقة، والتي تتكون من العقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية، مبدئياً بالقيمة العادلة بالتاريخ الذي يتم فيه إبرام العقد. يتم إدراج كافة العقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية كموجودات عندما تكون قيمتها العادلة موجبة وكمطلوبات عندما تكون قيمتها العادلة سالبة. يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة للعقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية ضمن إيرادات المتاجرة بصرف العملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد.

16-3 إيرادات ومصاريف الفوائد

يتم تحقق إيرادات والإعتراف بمصاريف الفوائد في بيان الدخل الموحد لكافة الأدوات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

عند تخفيض قيمة الموجودات المالية بشكل منفرد أو كمجموعة مشابهة نتيجة لخسارة انخفاض القيمة، فإنه يتم إثبات إيرادات الفوائد بناءً على معدل الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة انخفاض القيمة.

إيرادات من منتجات تمويل إسلامي

إن سياسة المجموعة فيما يتعلق بالإعتراف بإيرادات منتجات التمويل إسلامي مبيّنة في إيضاح 21-3.

17-3 إيرادات الرسوم والعمولات

يتم تحقق إيرادات عمولات إصدار الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان بطريقة القسط الثابت على مدى فترة إصدارها ابتداءً من تاريخ سريانها. يتم تحقق إيرادات الرسوم عن إصدار الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان عندما يتم تنفيذ المعاملات.

إيرادات الرسوم والعمولات الأخرى بما فيها رسوم خدمات إدارة الحسابات، رسوم القرض المشترك ورسوم الإنتساب يتم الإعتراف بها كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.

18-3 إيرادات الإيجارات

يتم الإعتراف بإيرادات الإيجارات بطريقة القسط الثابت وعلى أساس مدة تلك العقود.

19-3 الإيجارات التشغيلية

يتم تصنيف الإيجارات التشغيلية التي يقوم فيها المؤجر بالإحتفاظ بجميع مخاطر وفوائد الملكية لفترة الإيجار كإيجارات تشغيلية. تدرج دفعات الإيجار التشغيلية كمصروفات ضمن بيان الدخل الموحد على أساس القسط الثابت بناءً على فترة الإيجار أو العمر التشغيلي المقدر للأصل أيهما أقل.

20-3 النقد وما يعادله

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، فإن النقد وما يعادله يتضمن النقد في الصندوق والأموال المودعة في الحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب والمبالغ المودعة لفترات إستحقاق تقل عن ثلاثة أشهر باستثناء الحد الأدنى من الودائع الإحتياطية المطلوب الإحتفاظ بها لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة" 3- أهم السياسات المحاسبية "تتمة"

21-3 منتجات التمويل الإسلامية

بالإضافة إلى الخدمات المصرفية التقليدية، يقوم البنك بتقديم بعض المنتجات المصرفية الغير خاضعة للفائدة لعملائه والتي تم الموافقة عليها من قبل مجلس الشريعة.

يتم تسجيل جميع المنتجات المصرفية الإسلامية وفقاً للسياسات المحاسبية المبينة أدناه:

التعريفات

فيما يلي مصطلحات يتم استخدامها في التمويل الإسلامي:

مراوحة

هي اتفاقية بيع يقوم البنك من خلالها ببيع بضاعة أو أصل للعملاء، والتي قد قام البنك بشرائها أو بالإستحواذ عليها ويقوم العميل بسداد ثمن السلعة على أقساط خلال مدة محددة. سعر البيع يتكون من تكلفة البضاعة وهامش الربح المتفق عليه.

مضاربة

اتفاقية شراكة في الربح بين البنك والعميل حيث يقدم العميل الأموال ويقوم البنك باستثمار تلك الأموال في مشروع أو نشاط معين ويتم توزيع أي أرباح متحققة بين الأطراف وفقاً للنسبة المتفق عليها مسبقاً في اتفاقية الشراكة من الربح. يتحمل العميل الخسائر في حالة الإهمال أو عدم قدرة العميل على السداد أو إخلاله لأي من شروط المضاربة.

الوكالة

اتفاقية يقوم بموجبها العميل بتعيين البنك لإستثمار مبلغ معين وفقاً لأحكام وشروط الوكالة مقابل رسم محدد وبالإضافة إلى أي ربح يتجاوز الأرباح المتوقعة. يتحمل البنك الخسائر في حال سوء إدارته أو إهماله أو إخلاله لأي من أحكام وشروط الوكالة.

السياسة المحاسبية

يتم قياس منتجات التمويل الإسلامية بالتكلفة المطفأة، باستخدام طريقة الربح الفعلي، بعد طرح كافة المبالغ المعدومة، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها والأرباح غير المحققة، إن وجدت.

معدل الربح الفعلي هو المعدل الفعلي الذي يخصم قيمة المبالغ النقدية المتوقع استلامها في المستقبل خلال المدة المتوقعة للموجودات أو المطلوبات المالية أو إن كان مناسباً، خلال فترة أقصر.

يتم تكوين مخصص الانخفاض في قيمة التمويل الإسلامي والمنتجات الإستثمارية حينما يكون تحصيلها أمراً مشكوك فيه مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (المبينة في الإيضاح رقم 3-6). يتم شطب التمويل الإسلامي والمنتجات الإستثمارية فقط عند استنفاد كافة التحصيل التسديد المتاحة.

سياسة الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات من التمويل الإسلامي والمنتجات الإستثمارية في بيان الدخل الموحد باستخدام طريقة الربح الفعلي.

المراوحة

يتم احتساب إيراد المراوحة على أساس معدل الربح الفعلي على مدى فترة العقد وعلى أساس المبلغ الأصلي غير المسدد.

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

3- أهم السياسات المحاسبية "تتمة"

3-21 منتجات التمويل الإسلامية "تتمة"

التعريفات "تتمة"

ودائع العملاء الإسلامية والتوزيع على المودعين

يتم قياس ودائع العملاء الإسلامية مبدئياً بالقيمة العادلة والتي عادةً ما تمثل صافي المبلغ المقبوض بعد خصم تكاليف المعاملة المباشرة المكتبدة ويتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي.

تتمثل التوزيعات على المودعين (المنتجات الإسلامية) في الحصة المخصصة من الدخل للمودعين في البنك. يتم احتساب التوزيعات وتخصيصها وتوزيعها وفقاً لإجراءات البنك القياسية ويتم الموافقة عليها من قبل مجلس الشريعة في البنك.

4- الافتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات

يطبق البنك افتراضات وتقديرات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المدرجة في السنة المالية القادمة. يتم تقييم التقديرات والتوقعات بشكل متواصل إستناداً إلى الخبرة السابقة والعوامل الأخرى، بما فيها التوقعات الخاصة بالأحداث المستقبلية التي يعتقد أن تكون معقولة بموجب الظروف المتوفرة.

خسائر إنخفاض القيمة للقروض والسلفيات

يصف الإيضاح رقم 3 سياسة المجموعة المحاسبية للمخصصات والتي تتعلق بالموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة منخفضة القيمة. يتم احتساب إنخفاض القيمة على أساس خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة أو بتطبيق نسبة معينة للقروض غير المصنفة على أساس حركة السوق أو مؤشرات عدم السداد التاريخية. أما بالنسبة للقروض والسلف للأفراد فيتم احتساب خسائر إنخفاض القيمة بناءً على صيغة معادلات تعتمد على الأقساط والدفعات التي تجاوزت موعد إستحقاقها.

يتم تكوين مخصص القروض وخسائر السلف بقيدها في بيان الدخل الموحد على شكل مخصص. إن الزيادة والنقصان في المخصص والنتيجة عن التغيرات في تقييم القروض والسلف المتعثرة يتم إظهارها ضمن مخصص خسارة القروض والسلف المتعثرة والتي تؤثر طبقاً لذلك على بيان الدخل الموحد.

أ) قروض وسلف مقيمة فردياً

يتم تحديد خسائر انخفاض قيمة القروض والسلف المقيمة فردياً من خلال تقييم كل حالة على حدة. هذه الطريقة تنطبق على القروض وسلف الشركات المصنفة والتي تعتبر حسابات فردية جوهرية أو غير خاضعة لطريقة التقييم الجماعي للقروض والسلف. يقوم البنك بإجراء تقديرات بهدف تحديد فيما إذا كان من الضروري إثبات خسارة إنخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد، حيث تستند هذه الإجراءات على وجود أو ملاحظة معطيات تشير إلى وجود إنخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من القروض الفردية. يتم الأخذ في الإعتبار العوامل التالية أدناه بعين الاعتبار عند تحديد الخسارة من انخفاض قيمة الحسابات المقيمة فردياً:

- مجموع إقتراضات العميل.
- تصنيف مخاطرة للعميل - أي قدرة العميل على تنفيذ تجارة مربحة وتحصيل نقد كاف لسداد المبلغ المقترض.
- قيمة الرهن واحتمالية تحويل الملكية.
- تكلفة استرداد الدين.

تتطلب سياسة البنك إجراء مراجعة دورية ومنظمة لمخصصات انخفاض القيمة للتسهيلات الفردية. تتم مراجعة المنهجية والإفتراضات المستخدمة لتقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم للتقليل من أية فروقات بين تقديرات الخسائر والخبرة بالخسائر الفعلية. يستمر تصنيف القروض والسلف كقروض منخفضة القيمة إلا إذا تم إعادة تصنيفها كقروض جارية واعتبر تحصيل الفائدة ومبلغ القرض الأساسي مرجحاً كما هو متفق عليه.



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

4- الإفتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات "تتمة"

خسائر إنخفاض القيمة للقروض والسلفيات "تتمة"

(ب) قروض مقيمة جماعياً

تقوم إدارة المجموعة وفقاً للخبرة التاريخية السابقة والظروف الاقتصادية والائتمانية السائدة بتقييم حجم القروض والسلف التي من الممكن أن تكون متعثرة والتي لم يتم تحديدها بتاريخ التقرير. تقيم مخصصات المحافظ بشكل دوري ويتم تعديلها وفقاً لتقديرات الإدارة وإرشادات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

عند تقييم إنخفاض القيمة للقروض الجماعية تقوم المجموعة باستخدام 1.5% من الموجودات المرجحة للمخاطر الائتمانية والمحسوبة وفقاً لتوجيهات وتعليمات البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وتقدير مخصص إنخفاض القيمة وفقاً لسياسات البنك المذكورة أعلاه والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أيهما أعلى.

في اعتقاد الإدارة وبناءً على مراجعة محفظة القروض والسلفيات قد تم إدراج مخصص كافٍ للقروض والسلفيات المصنفة ولتغطية المخاطر الكامنة ضمن المحفظة.

إنخفاض قيمة الإستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع

يعتبر البنك أن الإستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع قد تعرضت لإنخفاض في قيمتها عند وجود إنخفاض كبير أو طويل الأجل في القيمة العادلة إلى ما دون التكلفة. وتحديد مدى الإنخفاض أو طول المدة يقتضي إجراء تقديرات معينة. بهدف إجراء تلك التقديرات فإن البنك يقوم بتقييم التقلب المعتاد في سعر السهم من بين عوامل أخرى. إضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون الإنخفاض في القيمة ملائماً عند توفر دليل على تراجع في الوضع المالي للجهة المستثمر فيها، أو أداء المجال الإقتصادي أو القطاع، أو تغيير في التقنية، والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية والتمويلية.

الإستثمارات المحتفظ بها حتى إستحقاقها

يتبع البنك معيار المحاسبة الدولي رقم 39 فيما يتعلق بتصنيف الموجودات المالية غير المشتقة التي يوجد لها دفعات ثابتة أو يمكن تحديدها وتاريخ إستحقاقها ثابت كإستثمارات محتفظ بها حتى إستحقاقها. ولإجراء هذا التقدير يقوم البنك بتقييم نيته وقدرته على الإحتفاظ بهذه الإستثمارات لحين إستحقاقها. إذا ما فشل البنك في الإحتفاظ بهذه الإستثمارات حتى إستحقاقها، دون وجود سبب يرجع لوجود ظروف محددة - مثلاً بيع كمية غير كبيرة قبل تاريخ الإستحقاق بوقت وجيز - عندها ينبغي أن يقوم البنك بإعادة تصنيف كامل تلك الفئة من الإستثمارات على أنها إستثمارات متاحة للبيع ولا يسمح بتصنيفها ضمن الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ إستحقاقها حتى مرور مدة سنتين. وعندها يتم قياس الإستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالقيمة المطلقة.

تصنيف الإستثمارات

تقوم الإدارة بتصنيف الإستثمارات عند شرائها إما كإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر - بغرض المتاجرة أو كإستثمارات مالية متاحة للبيع. عند تصنيف الإستثمارات في الأوراق المالية، اعتمدت الإدارة على المعايير المفصلة والتوجيهات المتعلقة بتصنيف الإستثمارات على النحو المبين في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 39 - الأدوات المالية: الإعتراف والقياس. إن الإدارة مقتنعة إن الإستثمارات في اوراق مالية تم تصنيفها بشكل مناسب.



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 ”تتمة“

5- نقد وأرصدة لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	
620,970	424.955	أرصدة لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة :
300,000	700.000	حساب جاري
419,578	408.461	شهادات إيداع
1,340,548	1.533.416	وديعة إلزامية
129,946	109.489	نقد في الصندوق
1,470,494	1.642.905	

إن الوديعة الإلزامية لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة غير متاحة لتمويل عمليات البنك اليومية.

6- مطلوب من بنوك أخرى

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	
1.223,437	1.491.612	ودائع لأجل
128,456	53.256	ودائع تحت الطلب
1,351,893	1.544.868	



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

7- قروض وسلفيات

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	
7.159.155	7.296.831	قروض
1.327.694	1.303.722	سحب على المكشوف
454.985	428.873	أدوات تمويل إسلامية
164.273	111.677	قروض مقابل إيصالات أمانة
132.197	49.976	أخرى
9.238.304	9.191.079	مجموع القروض والسلفيات
(424.500)	(382.185)	مخصص إنخفاض القيمة
8.813.804	8.808.894	صافي القروض والسلفيات
2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	
1.601.527	1.430.768	حسب القطاع الإقتصادي
2.684.021	2.982.578	تجارة الجملة والتجزئة
1.075.168	1.045.628	عقارات ومقاولات
332.331	361.237	قروض شخصية وأخرى
8.663	31.641	صناعية
253.885	258.748	زراعة وأنشطة تتعلق بها
1.306.563	1.089.075	نقل وإتصالات
1.976.146	1.991.404	مؤسسات مالية
9.238.304	9.191.079	خدمات وأخرى

كانت الحركة على مخصص إنخفاض القيمة كما يلي:

2015		2016		
المجموع ألف درهم	المجموع ألف درهم	مقابل المخاطر القائمة في المحفظة ألف درهم	مقابل قروض وسلفيات محددة ألف درهم	
513.112	424.500	169.815	254.685	كما في 1 يناير
195.905	100.781	4.575	96.206	العبء المحمل خلال السنة
(86.721)	(34.471)	-	(34.471)	مخصص محرر خلال السنة
(197.796)	(108.625)	41	(108.666)	ديون أعدمت/محققة خلال السنة
-	-	(2.267)	2.267	المحول من المخصص خلال السنة
424.500	382.185	172.164	210.021	كما في 31 ديسمبر

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"
7- قروض وسلفيات "تتمة"

صافي العبء المحمل على مخصص إنخفاض القيمة

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	
195.905	100.781	العبء المحمل خلال السنة
(86.721)	(34.471)	مخصص محرر خلال السنة
109.184	66.310	

بلغ إجمالي القروض غير العاملة كما في 31 ديسمبر 2016 مبلغ 637/46 مليون درهم (2015 : 674/96 مليون درهم). كما في 31 ديسمبر 2016 بلغت مخصصات إنخفاض القيمة المتعلقة بتلك القروض 210/02 مليون درهم (2015 : 254/69 مليون درهم) (إيضاح 32).



8- إستثمارات في أوراق مالية

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم
------------------	------------------

أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر -
بغرض المتاجرة

18,406	3.377	أوراق مالية - أسهم مدرجة
17,937	19.753	مبالغ للإستثمار الإختياري مدارة من أطراف أخرى - إستثمار في أوراق مالية مدرجة
36,343	23.130	
678,923	658.674	أوراق مالية متاحة للبيع
6,207	6.205	أوراق مالية - أسهم مدرجة
685,130	664.879	أوراق مالية - أسهم غير مدرجة
504,403	455.177	أوراق مالية محتفظ بها حتى تاريخ إستحقاقها
1,225,876	1.143.186	أدوات دين مدرجة

كما في 31 ديسمبر 2015، تتضمن الإستثمارات أعلاه إستثمارات بأدوات دين مدرجة بمبلغ 73 مليون درهم (بقيمة عادلة تبلغ 101/18 مليون درهم) تم إعطاؤها كضمان مقابل إتفاقية إعادة الشراء الموقعة مع أحد البنوك (إيضاح 12).

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"
8- إستثمارات في أوراق مالية "تتمة"
كانت الحركة على الإستثمارات في أوراق مالية كما يلي:

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم
1.474.857	1.225.876
271.937	15.666
(338.873)	(74.398)
(9.867)	1.549
480	360
(1.070)	(223)
(171.588)	(25.644)
1.225.876	1.143.186

كما في بداية السنة
شراء إستثمارات في أوراق مالية
إستبعاد وإستحقاقات إستثمارات في أوراق مالية ومستحقة
صافي الربح/(الخسارة) في القيمة العادلة في إستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة
من خلال الأرباح أو الخسائر - بغرض المتاجرة
صافي الخصم المطلقاً والمتعلق بأدوات الدين
إعادة تقييم صرف عملات أجنبية
صافي خسارة القيمة العادلة لإستثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع والمعترف بها
مباشرة في حقوق المساهمين

كما في 31 ديسمبر

عكس/خسائر إنخفاض قيمة إستثمارات في أوراق مالية - بالصافي

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم
14,339	5.000
(778)	-
13,561	5.000

خسائر الإنخفاض في القيمة
عكس خسائر إنخفاض خلال السنة



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

9- إستثمارات في شركة زميلة

فيما يلي تفاصيل الشركة الزميلة:

إسم الشركة الزميلة	النشاط الأساسي	البلد الذي تأسست فيه	نسبة المساهمة (%)	2016 ألف درهم	2015 ألف درهم
مركز تصاريح لخدمات رجال الأعمال ذ.م.م.	تقديم طلب التأشيرات وخدمات التجديد، خدمات رجال الأعمال الأخرى	دبي - الإمارات العربية المتحدة	30%	1.757	1.647

كانت الحركة على الإستثمار في شركة زميلة خلال السنة كما يلي:

2016 ألف درهم	2015 ألف درهم
1.647	1.500
822	493
(712)	(346)

الرصيد الإفتتاحي

حصة البنك في أرباح شركة زميلة

توزيعات أرباح مقبوضة من شركة زميلة

31 ديسمبر	2016	2015
	1.757	1.647

فيما يلي المعلومات المالية الملخصة للشركة الزميلة للبنك والتي يتم تسجيلها باستخدام طريقة حقوق الملكية:

2016 ألف درهم	2015 ألف درهم	
7.496	6,701	إجمالي الموجودات
(1.639)	(1,211)	إجمالي المطلوبات
5.857	5,490	صافي الموجودات
1.757	1,647	حصة البنك في صافي موجودات الشركة الزميلة
12.799	8,983	إجمالي الإيرادات
2.740	1,643	صافي الربح للسنة
822	493	حصة البنك في صافي ربح الشركة الزميلة للسنة



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

10- ممتلكات ومعدات

المجموع ألف درهم	أعمال قيد التنفيذ ألف درهم	سيارات ألف درهم	تحسينات على مبنى مستأجر ألف درهم	أثاث وتجهيزات ألف درهم	أجهزة كمبيوتر ومعدات ألف درهم	أرض ومباني ألف درهم	
222.012	3.450	1.722	9.719	5.002	94.851	107.268	التكلفة
							كما في 31 ديسمبر 2014
10.468	3.592	-	10	131	6.619	116	إضافات
(2.132)	-	(510)	-	(4)	(1.618)	-	إستبعادات
-	(3.282)	-	-	-	1.478	1.804	تحويلات
230.348	3.760	1.212	9.729	5.129	101.330	109.188	كما في 31 ديسمبر 2015
12.005	8.394	-	139	260	3.056	156	إضافات
(7.656)	-	(85)	(2.298)	(195)	(3.917)	(1.161)	إستبعادات
-	(2.880)	-	153	709	1.978	40	تحويلات
234.697	9.274	1.127	7.723	5.903	102.447	108.223	كما في 31 ديسمبر 2016
147.497	-	1.323	7.387	4.815	76.737	57.235	الإستهلاك المتراكم
							كما في 31 ديسمبر 2014
15.791	-	85	624	171	10.349	4.562	الإستهلاك للسنة
(2.121)	-	(510)	-	(4)	(1.607)	-	إطفاءات متعلقة بالإستبعادات
161.167	-	898	8.011	4.982	85.479	61.797	كما في 31 ديسمبر 2015
12.559	-	81	617	217	6.988	4.656	الإستهلاك للسنة
(7.153)	-	(85)	(1.844)	(195)	(3.868)	(1.161)	إطفاءات متعلقة بالإستبعادات
166.573	-	894	6.784	5.004	88.599	65.292	كما في 31 ديسمبر 2016
68.124	9.274	233	939	899	13.848	42.931	القيمة الدفترية
							كما في 31 ديسمبر 2016
69.181	3.760	314	1.718	147	15.851	47.391	كما في 31 ديسمبر 2015

يتضمن بند أرض ومباني أعلاه تكلفة أرض مبالغ 22.9 مليون درهم (2015 : 22.9 مليون درهم) لا يتم إحتساب إستهلاك عليها. تتمثل الأعمال قيد التنفيذ نفقات متكبدة لشراء معدات وتحسينات على مبنى مستأجر .



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

11- موجودات أخرى

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	
87.633	10.896	مخزون*
27.295	34.409	فوائد مدينة مستحقة
34.805	30.794	ودائع ودفوعات مقدمة
5.258	6.081	أخرى
154.991	82.180	

* تتمثل البضاعة في الممتلكات المكتسبة كتسديد لديون مستحقة.

12- مطلوب إلى بنوك أخرى

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	
70.117	-	إتفاقية إعادة شراء - (ريبو)
100.000	70.000	ودائع تحت الطلب
170.117	70.000	

خلال 2015، أبرم البنك إتفاقية إعادة شراء مع بنك آخر، بشروط تسعير 3 شهور تستحق بتاريخ 6 يناير 2016 بمعدل فائدة يبلغ 0.75 % تم الإفصاح عن الضمانات المعطاة مقابل إستلاف الريبو أعلاه في إيضاح رقم 8 حول البيانات المالية الموحدة.

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	حسب المنطقة الجغرافية
100.000	70.000	داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
70.117	-	خارج دولة الإمارات العربية المتحدة
170.117	70.000	

13- ودائع عملاء

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	
6.583.164	6.751.936	ودائع لأجل
193.912	208.480	ودائع توفير
1.823.895	1.902.186	حسابات جارية
61.211	51.854	تأمينات نقدية
104.241	98.503	ودائع عملاء إسلامية
8.766.423	9.012.959	

جميع ودائع العملاء هي لعملاء من داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

14- مطلوبات أخرى

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	
41,086	63.597	ذمم دائنة
10,136	29.793	فوائد مستحقة الدفع
27,412	29.266	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
1,302	1.123	منافع أخرى للموظفين
11,679	11.596	أرباح غير موزعة
64,757	87.446	أخرى
156,372	222.821	

الحركة على مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	
25,063	27.412	كما في 1 يناير
3,281	2.305	العبء المحمل خلال السنة (إيضاح 24)
(932)	(451)	المدفوع خلال السنة
27,412	29.266	كما 31 ديسمبر

15- رأس المال

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	
1.848.000	1.848.000	رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل : 1.848 مليون سهم عادي بقيمة 1 درهم للسهم الواحد

16- إحتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات القانون الإتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 2 لسنة 2015 وتعديلاته والقانون الإتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (10) لسنة 1980 وتعديلاته ، يتم إقتطاع ما نسبته 10 % من الربح للسنة إلى أن يصل رصيد هذا الإحتياطي إلى ما نسبته 50 % من رأس المال المدفوع . لم يتم إجراء أي تحويل إلى الإحتياطي القانوني خلال السنة الحالية حيث أنه يتجاوز 50 % من رأس المال المدفوع للبنك. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع.



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

17- إحتياطي عام

يحتفظ البنك بإحتياطي عام وتتم عمليات التحويل إلى هذا الإحتياطي حسب تقديرات مجلس الإدارة. يمكن إستخدام هذا الإحتياطي لأي غرض يتم تحديده بقرار من المساهمين خلال إجتماع الجمعية العمومية العادي للبنك.

18- إلتزامات ومطلوبات محتملة

(أ) المبالغ التعاقدية لبنود الإلتزامات والمطلوبات المحتملة للبنك كانت كما يلي:

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	
5,754,446	5.773.109	خطابات ضمان
110,625	127.523	إعتمادات مستندية
1,529,633	1.834.180	إلتزامات بمنح إئتمان
263,874	224.794	أخرى
7,658,578	7.959.606	كما في 31 ديسمبر

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	حسب المنطقة الجغرافية
7,538,639	7.871.978	داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
119,939	87.629	خارج دولة الإمارات العربية المتحدة
7,658,578	7.959.606	

تحمل خطابات الضمان، والتي تمثل تأكيدات غير قابلة للنقض يلتزم بموجبها البنك بالسداد عند عدم قدرة العميل على الوفاء بإلتزاماته تجاه الأطراف الثالثة ، مخاطر الإئتمان نفسها التي تحملها القروض.

أما الإعتمادات المستندية فهي تعهدات خطية من البنك نيابة عن العميل يفوض بموجبها طرفاً ثالثاً بسحب مبالغ تصل قيمتها لغاية المبلغ المنصوص عليه وذلك بموجب أحكام وشروط محددة. إن الإعتمادات المستندية هذه مضمونة بشحنات البضائع التي تتعلق بها ، وبالتالي فهي معرضة لمخاطر أقل بكثير.

تمثل الإلتزامات بمنح إئتمان الأجزاء غير المستخدمة من التسهيلات الصادرة بمنح إئتمان على شكل قروض أو ضمانات أو خطابات اعتماد. فيما يتعلق بمخاطر الإئتمان الناشئة من الإلتزامات بمنح الإئتمان، فإن البنك معرض لخسارة محتملة بمبلغ يساوي مجموع الإلتزامات غير المستخدمة. إلا أن مبلغ الخسارة المحتمل، بالرغم من غير الممكن تحديد قيمته، هو أقل بكثير من إجمالي الإلتزامات غير المستخدمة خاصة وأن معظم الإلتزامات بمنح الإئتمان تشترط أن يتمتع العملاء بمعايير إئتمانية محددة .

وفي حين أن هنالك بعض المخاطر المرتبطة ببقية الإلتزامات، إلا أنه ينظر إليها على أنها مخاطر منخفضة - متواضعة حيث أنها تنشأ أولاً من احتمال قيام العميل بسحب الجزء غير المستخدم من القروض، وثانياً من احتمال عدم تسديد هذه السحوبات عند إستحقاقها. يقوم البنك بمراقبة فترة إستحقاق إلتزامات الإئتمان وذلك لأن مخاطر الإلتزامات طويلة الأجل تفوق مخاطر الإلتزامات قصيرة الأجل بشكل عام.

(ب) إلتزامات رأسمالية

كما في 31 ديسمبر 2016، ترتب على البنك إلتزامات رأسمالية بقيمة 6/26 مليون درهم (2015 : 2/30 مليون درهم) .

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 ”تتمة“

19- إيرادات ومصاريف فوائد

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	
		إيرادات الفوائد
		قروض وذمم مدينة
441.547	419.974	قروض وسلفيات
122	2.334	ودائع لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة
6.982	9.818	بنوك أخرى
17.237	18.764	إستثمارات في أدوات دين
465.888	450.890	
		مصاريف الفوائد
		المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة
44.755	54.603	ودائع عملاء
239	111	قروض من بنوك أخرى
44.994	54.714	

20- إيرادات تشغيلية أخرى

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	
		إيرادات الإيجار
11.298	7.984	إيرادات صرف العملات الأجنبية - بالصافي
5.704	5.324	الربح من إستبعاد بضاعة
-	11.313	أخرى
7.901	9.499	
24.903	34.120	

21- مصاريف تشغيلية

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	
97.591	91.671	تكاليف الموظفين (إيضاح 24)
25.371	25.802	تكاليف الإيجار
15.791	12.559	إستهلاكات (إيضاح 10)
9.952	9.185	منافع الموظفين (إيضاح 24)
1.244	1.252	مصاريف رسوم وعمولات
29.674	29.132	أخرى *
179.623	169.601	

* تتضمن المصاريف التشغيلية مبلغ درهم 0.47 مليون درهم (2015: 0.17 مليون درهم) تم دفعها مقابل مساهمات إجتماعية (بما في ذلك التبرع والأعمال الخيرية) خلال السنة.

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

22- إيرادات ناتج عن تسوية قضية قانونية

تتضمن المطلوبات الأخرى كما في 31 ديسمبر 2014 مبلغ 918/25 مليون درهم (ما يعادل 250 مليون دولار أمريكي) مستلم من شركة بيت الإستثمار العالمي - الكويت كدفعة مقدمة مقابل السندات التي سوف يتم تحويلها إلى 330 مليون سهم بقيمة واحد درهم للسهم وذلك بعلاوة إصدار قيمتها 6/15 درهم لكل سهم بإجمالي 2/359 مليار درهم. تم إبرام هذه الترتيبات بناءً على مذكرة التفاهم المبرمة بتاريخ 16 يوليو 2008. خلال ديسمبر 2008، إستلم البنك كتاب من شركة بيت الإستثمار العالمي يفيد بإلغاء مذكرة التفاهم أعلاه وطلب إسترداد الدفعة على الحساب. بناءً على رأي قانوني، لم يقم البنك بإعادة سداد مبلغ الدفعة على الحساب وتابع إتمام الصفقة ومطالبة بيت الإستثمار العالمي برصيد المبلغ المستحق. منذ سنة 2008 إلى سنة 2015، دخل الطرفان (البنك وشركة بيت الإستثمار العالمي - الكويت) في قضايا قانونية.

خلال سنة 2015، أبرم كل من الطرفين إتفاقية تسوية خارج المحكمة للخروج من الإجراءات القانونية وحل جميع القضايا المتعلقة، المطالبات والمطالبات المقابلة بين الطرفين المتعلقة بالقضية المذكورة أعلاه. وفقاً لشروط إتفاقية التسوية، قام البنك بإستلام مبلغ 271/62 مليون درهم (ما يعادل 74 مليون دولار أمريكي) والتي تم الإعتراف بها كإيراد ناتج عن تسوية قضية قانونية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

23- إيرادات الإستثمارات

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	
35,860	37.062	إيرادات توزيعات أرباح
852	763	(أ) إستثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع
(9,867)	1.549	(ب) إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(1,070)	(223)	الربح/(الخسارة) في القيمة العادلة للإستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
480	360	إعادة تقييم صرف العملات الأجنبية
		صافي إطفاء خصم على أدوات الدين
		الربح من بيع إستثمارات
26	1.366	(أ) إستثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع
-	973	(ب) إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
65	-	أخرى
26,346	41.850	



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 ”تتمة“

24- تكاليف الموظفين

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	
94,765	89.265	تكاليف الموظفين
1,006	462	رواتب وبدلات
1,820	1.944	تدريب موظفين
		سكن وتأمين صحي
97,591	91.671	
2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	
4,025	4.139	منافع الموظفين
3,281	2.305	تقاعد
2,646	2.741	مكافأة نهاية الخدمة (إيضاح 14)
9,952	9.185	أخرى

25- الربح الأساسي للسهم الواحد

يتم احتساب الربح الأساسي للسهم الواحد بتقسيم الربح العائد للمساهمين على متوسط عدد الأسهم العادية المصدر.

2015	2016	
542,761,000	325.734.000	الربح للسنة (درهم)
1,848,000,000	1.848.000.000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدر
0,29	0.18	الربح الأساسي للسهم الواحد (درهم)

لا يوجد أي أسهم من المحتمل أن تؤدي لتخفيض الربح الأساسي للسهم الواحد كما في 31 ديسمبر 2016 و 2015 .





إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

26- توزيعات الأرباح للسهم الواحد

خلال إجتماع مجلس الإدارة المنعقد في 15 فبراير 2017 إقترح أعضاء مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بواقع 10 % مبالغ 184/8 مليون درهم عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (2015): توزيعات أرباح نقدية مبالغ 314/2 مليون درهم).

27- معاملات مع أطراف ذات علاقة

يقوم البنك بتنفيذ المعاملات مع أطراف ذات علاقة في إطار العمل الإعتيادي للبنك ، تتضمن الأطراف ذات العلاقة المساهمين الذين يملكون حصة جوهرية في البنك ، وجميع أعضاء مجلس الإدارة في البنك والشركات التي يملك هؤلاء المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة حصة جوهرية فيها وموظفي الإدارة العليا في البنك.

خلال السنة ، قام البنك بالدخول في المعاملات المهمة التالية مع أطراف ذات علاقة في إطار العمل الإعتيادي للبنك.

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	
29.799	24.443	إيرادات فوائد
20.018	28.445	مصاريف فوائد
4.556	6.227	مكافآت موظفي الإدارة العليا
2.461	1.819	إيرادات أخرى
1.900	1.900	أتعاب أعضاء مجلس الإدارة
-	11.279	الربح من إستبعاد بضاعة

دخلت المجموعة في معاملات مع أطراف ذات علاقة التي تم إبرامها بنفس الشروط، متضمنة أسعار الفائدة والضمانات، والتي كانت سائدة في ذلك الوقت بالنسبة لعمليات مماثلة مع أطراف ثالثة.

كما في تاريخ بيان المركز المالي، كانت الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة كما يلي :

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	
864.601	788.143	قروض وسلفيات
1.392.260	1.359.328	ودائع عملاء
1.023.563	743.328	إلتزامات غير قابلة للنقض ومطلوبات محتملة

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

28- النقد وما يعادله

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	
1,470,494	1.642.905	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة (إيضاح 5)
1,351,893	1.544.868	ودائع لأجل وودائع تحت الطلب لدى بنوك أخرى (إيضاح 6)
(419,578)	(408.461)	ودائع إلزامية (إيضاح 5)
-	(700.000)	شهادات وودائع تستحق بعد أكثر من ثلاثة أشهر
2,402,809	2.079.312	

29- قطاعات الأعمال

تنقسم أعمال البنك إلى قطاعين رئيسيين هما:

الأعمال البنكية للأفراد والمؤسسات - وتتكون الأعمال البنكية للأفراد من الحسابات الجارية الشخصية، حسابات التوفير، الودائع، بطاقات الإئتمان والخصم، والقروض والرهونات. أما الأعمال البنكية للمؤسسات فتتعلق بالمعاملات المبرمة مع المؤسسات بما في ذلك الدوائر الحكومية والهيئات العامة وتتكون من معاملات القروض، السلفيات، الودائع والتمويل التجاري .

الخزينة والاستثمارات - وتضم أنشطة غرفة التداول والسوق المالي ذو العلاقة ومعاملات تحويل العملات الأجنبية لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بما في ذلك البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وعمليات المركز الرئيسي للبنك ككل ، ولا يشكل أي منها قطاعاً منفصلاً بحيث يمكن إعداد تقارير منفصلة عنه .

تتم المعاملات التي تجري بين قطاعي الأعمال بالأحكام والشروط التجارية العادية. لا يوجد بنود جوهرية للإيرادات والمصروفات تنشأ بين قطاعي الأعمال. تتمثل الموجودات والمطلوبات لكل قطاع في الموجودات والمطلوبات التشغيلية حيث أنها تشكل أغلبية بنود بيان المركز المالي الموحد.

المعلومات الرئيسية للقطاعين			
الأعمال البنكية للأفراد والمؤسسات ألف درهم	الخزينة والاستثمارات ألف درهم	غير موزعة ألف درهم	المجموع ألف درهم
31 ديسمبر 2016			
467.135	48.854	7.984	523.973
339.903	84.184	(98.353)	325.734
8.464.784	5.019.130	68.393	13.552.307
9.273.393	281.184	11.596	9.556.173
31 ديسمبر 2015			
499,756	35,611	11,300	546,667
323,186	46,481	173,094	542,761
8,331,309	4,972,000	80,119	13,383,428
9,002,544	374,231	11,679	9,388,454

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

30- التصنيف والقيمة العادلة للأدوات المالية وغير المالية

المجموع ألف درهم	أدوات غير مالية ألف درهم	إستثمارات متاحة للبيع ألف درهم	إستثمارات بغرض المتاجرة ألف درهم	إستثمارات محتفظ بها حتى إستحقاقها ألف درهم	قروض وذمم مدينة ألف درهم	موجودات
						31 ديسمبر 2016
						نقد وأرصدة لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة
1.642.905	-	-	-	-	1.642.905	مطلوب من بنوك أخرى
1.544.868	-	-	-	-	1.544.868	قروض وسلفيات
8.808.894	-	-	-	-	8.808.894	إستثمارات في أوراق مالية
1.143.186	-	664.879	23.130	455.177	-	قبولات عملاء
260.393	-	-	-	-	260.393	إستثمار في شركة زميلة
1.757	1.757	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
68.124	68.124	-	-	-	-	موجودات أخرى
82.180	47.771	-	-	-	34.409	مجموع الموجودات
13.552.307	117.652	664.879	23.130	455.177	12.291.469	

						31 ديسمبر 2015
						نقد وأرصدة لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة
1,470,494	-	-	-	-	1,470,494	مطلوب من بنوك أخرى
1,351,893	-	-	-	-	1,351,893	قروض وسلفيات
8,813,804	-	-	-	-	8,813,804	إستثمارات في أوراق مالية
1,225,876	-	685,130	36,343	504,403	-	قبولات عملاء
295,542	-	-	-	-	295,542	إستثمار في شركة زميلة
1,647	1,647	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات
69,181	69,181	-	-	-	-	موجودات أخرى
154,991	127,696	-	-	-	27,295	مجموع الموجودات
13,383,428	198,524	685,130	36,343	504,403	11,959,028	

المجموع ألف درهم	أدوات غير مالية ألف درهم	بالتكلفة المطفأة ألف درهم	المطلوبات
			31 ديسمبر 2016
70.000	-	70.000	مطلوب لبنوك أخرى
9.012.959	-	9.012.959	ودائع عملاء
260.393	-	260.393	قبولات عملاء
222.821	30.384	192.437	مطلوبات أخرى
9.566.173	30.384	9.535.789	مجموع المطلوبات

			31 ديسمبر 2015
170,117	-	170,117	مطلوب لبنوك أخرى
8,766,423	-	8,766,423	ودائع عملاء
295,542	-	295,542	قبولات عملاء
156,372	28,714	127,658	مطلوبات أخرى
9,388,454	28,714	9,359,740	مجموع المطلوبات

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة" 30- التصنيف والقيمة العادلة للأدوات المالية وغير المالية "تتمة"

قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي القيمة التي سيتم استلامها لبيع أحد الموجودات، أو دفعها لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملات منتظمة بين المتعاملين بالسوق في تاريخ القياس. وعلى هذا النحو، يمكن أن تنشأ الفروقات بين القيم الدفترية وتقديرات القيمة العادلة. يقوم تعريف القيمة العادلة على افتراض أن المجموعة مستمرة في أعمالها دون أي نية أو حاجة لتقليص حجم عملياتها أو لإجراء صفقة بشروط مجحفة.

بالإضافة إلى ذلك، لأغراض إعداد التقارير المالية، يتم تصنيف قياسات القيمة العادلة إلى مستوى 1، 2 أو 3 على أساس درجة المدخلات الملاحظة لقياس القيمة العادلة وأهمية المدخلات إلى قياسات القيمة العادلة في مجملها والتي تم وصفها على النحو التالي:

- المستوى الأول: قياسات القيمة العادلة المستقاة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول والمطلوبات المتطابقة.
- المستوى الثاني: قياسات القيمة العادلة المستقاة من مدخلات بخلاف الأسعار المدرجة والتي تم إدراجها في المستوى الأول والتي يمكن ملاحظتها للأصول والمطلوبات إما مباشرة (كالأسعار مثلاً) أو بطريقة غير مباشرة (المستقاة من الأسعار).
- المستوى الثالث: قياسات القيمة العادلة المستقاه من "أساليب التقييم" والتي تتضمن مدخلات للأصول أو المطلوبات والتي لا تستند إلى بيانات السوق الملاحظة (المدخلات غير الملاحظة).

القيمة العادلة للأدوات المالية بالتكلفة المطفأة

بلغت القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة المحتفظ بها حتى تاريخ الإحتقاق كما في 31 ديسمبر 2016 مبلغ 470/81 مليون درهم (31 ديسمبر 2015: 542/48 مليون درهم). يتم تحديد القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة تحت المستوى 1 حيث يتم تحديد القيمة العادلة إستناداً إلى المدخلات من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة والتي باستطاعة المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس. باستثناء ما جاء أعلاه، تعتبر الادارة أن القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد مقارنة بقيمتها العادلة.

أساليب التقييم والإفتراضات لقياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بإستخدام أساليب تقييم وإفتراضات مماثلة لتلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

القيمة العادلة للموجودات المالية للبنك والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة بشكل متكرر

يتم قياس بعض الموجودات المالية للبنك بالقيمة العادلة كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. يبين الجدول التالي معلومات حول كيفية تحديد القيم العادلة لهذه الموجودات المالية:

العلاقة بين المدخلات الغير قابلة للرصد و القيمة العادلة		مدخلات هامة غير قابلة للرصد	أساليب التقييم والمدخلات الرئيسية	التسلسل الهرمي للقيمة العادلة	القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2015	القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2016
					ألف درهم	ألف درهم

الموجودات المالية

موجودات مالية - متاحة للبيع

أوراق مالية مدرجة	658.674	678.923	المستوى الأول	أسعار العرض في الأسواق النشطة	لا يوجد	لا ينطبق
-------------------	---------	---------	---------------	-------------------------------	---------	----------

أوراق مالية غير مدرجة بالصافي	6.205	6.207	المستوى الثالث	طريقة تقييم صافي الموجودات لعدم توفر معلومات عن السوق ومعلومات مالية مماثلة. تم تحديد قيمة صافي الموجودات بناءً على أحدث معلومات مالية تاريخية/مدققة متوفرة.	صافي قيمة الموجودات	كلما زاد صافي قيمة الموجودات للمستثمر فيها، ارتفعت القيمة العادلة
-------------------------------	-------	-------	----------------	--	---------------------	---

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

أوراق مالية مدرجة	23.130	36.343	المستوى الأول	أسعار العرض في الأسواق النشطة	لا يوجد	لا ينطبق
-------------------	--------	--------	---------------	-------------------------------	---------	----------

لم يكن هناك أية تحويلات بين المستويات خلال السنة. لا يوجد أية مطلوبات مالية تتطلب تصنيفها ضمن أي من المستويات أعلاه. كانت الحركة في المستوى الثالث للموجودات المالية نتيجة فروقات أسعار الصرف والتغير في القيمة العادلة

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

31- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك إلى مجموعة متنوعة من المخاطر المالية بسبب أنشطته، وهذه الأنشطة تتعلق بالتحليل، التقييم وإدارة وقبول درجة معينة من المخاطر أو مزيج منها. إن إتخاذ المخاطر المالية هي أساس للأنشطة المالية، والمخاطر التشغيلية هي نتيجة حتمية للقيام بالأعمال التجارية. يهدف البنك إلى تحقيق توازن مناسب بين المخاطرة والعائد المتحقق وكذلك التقليل من الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك.

مخاطر الائتمان

يعتبر البنك أن مخاطر الائتمان جزء من عمليات الإقراض التي يقوم بها. تعني تلك المخاطر، الخسائر التي قد يتكبدها البنك نتيجة عدم قدرة الجهات الأخرى على تسديد إلتزاماتها التعاقدية تجاه البنك. يتعرض البنك إلى مخاطر الائتمان بصورة رئيسية من القروض والسلفيات، المطلوب من البنوك والإستثمارات في الأوراق المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة. كذلك يوجد مخاطر إئتمان نتيجة للمبالغ التعاقدية خارج بيان المركز المالي مثل الإعتمادات المستندية، الضمانات والقروض غير المسحوبة ومتعهد بتقديمها.

يتم إدارة مخاطر الائتمان والرقابة عليها بشكل مركزي من قبل دائرة مخاطر الائتمان في البنك لتحقيق الأهداف التالية:

- رصد وقياس وتخفيف حدة المخاطر على المستويين الجزئي والكلي.
- العمل على تكوين محفظة إئتمانية ذات جدارة عالية والعمل على تخفيض أية خسائر.
- السيطرة على الموجودات غير العاملة من خلال إجراءات وقائية وتصحيحية معاً.
- الإبتناء لأية مؤشرات مبكرة بوجود مخاطر وإتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب.

تشمل دائرة مخاطر الائتمان وحدات مختلفة منها وحدات تصنيف للعملاء ووحدة متابعة ووحدة احتواء المخاطر. إن تطبيق نظام تصنيف المخاطر الداخلي بما يتوافق مع العرف السائد في مؤسسة IRB وما يتوافق مع المتطلبات الواردة في بازل 2 (Basel II). تقوم وحدات المتابعة وإحتواء المخاطر بالعمل على منع تراكم القروض غير المنتجة من خلال إتخاذ قرارات بشأنها في الوقت المناسب ومن خلال المتابعة الحثيثة لزيادة التحصيلات المتعلقة بها. حيثما يلزم الأمر، تقوم تلك الوحدة أيضاً بتصنيف الحالات غير الملتزمة والتفاوض على مقترحات توافقية. إيضاح رقم 31 يلخص مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك.

التخفيف من مخاطر الائتمان

يقوم البنك بأخذ ضمانات تحصيل كافية ضمن الممارسة الإعتيادية للنشاط للحفاظ على حقوق البنك في حالة تعثر العميل في السداد. إن تلك الضمانات يتم توثيقها بمستندات وإتفاقيات قانونية ملزمة. إن أكثر الضمانات الملموسة شيوعاً والمقبولة من قبل البنك هي رهن الأراضي والمباني، أسهم الشركات المدرجة، الودائع الثابتة والسيارات إلخ.

كذلك يتم أخذ الكفالات الشخصية وضمانات الشركات التجارية، أيما أعتبرت ضرورية.

مخاطر السوق

تشير مخاطر السوق المتعلقة بالبنك إلى المخاطر التي قد يتعرض لها البنك بسبب تأثر قيم المبالغ المدرجة في بيان المركز المالي وخارج الميزانية العمومية بشكل سلبي نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة في المقام الأول، أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الإستثمارات، وبالتالي فإن تقلبات السوق فيما يتعلق في أسعار الفائدة، أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الإستثمارات تعرض رأس مال البنك وأرباحه إلى مخاطر.

تقوم دائرة مخاطر السوق في البنك برفع تقارير حول هذه المخاطر إلى لجنة الأصول والإلتزامات بشكل منتظم (ALCO). تقوم لجنة الأصول والإلتزامات (ALCO) بأخذ التدابير التصحيحية بما يتوافق مع سياسات البنك الداخلية المتعلقة بمخاطر السوق ودليل إستراتيجيات الأعمال.

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تمة" 31- إدارة المخاطر المالية "تمة"

مخاطر السيولة

تعني مخاطر السيولة المخاطر التي قد تواجه البنك نتيجة صعوبة مقابلة الإلتزامات المستحقة بتاريخ إستحقاقها . قد تنشأ مخاطر السيولة بسبب تقلبات السوق أو تخفيض التصنيفات الإئتمانية مما يؤدي إلى تلاشي مصادر تمويل معينة بصورة مفاجئة . للتحوط من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل بشكل مستمر وتضع السيولة في دائرة إهتمامها خلال إدارتها للأصول . تقوم دائرة الخزينة بإدارة الأموال بشكل يومي و الحفاظ على موجودات ذات السيولة بشكل مرضي ، كما يتم مراقبة السيولة في البنك وتجهيز تقرير للإدارة العليا بشكل يومي . تقوم لجنة الأصول والإلتزامات (ALCO) في البنك بوضع سياسة إدارة مخاطر السيولة ومراقبة وضع السيولة بشكل منتظم. إيضاح رقم 33 يلخص مخاطر السيولة التي يتعرض لها البنك.

مخاطر أسعار الفائدة

تمثل مخاطر أسعار الفائدة أثر التغيير المحتمل في أسعار الفائدة والذي قد يؤثر سلباً على قيمة الأدوات المالية أو المحافظ أو على وضع البنك بشكل عام. على الرغم أن مخاطر أسعار الفائدة تظهر في جميع أنواع الأدوات المالية إلا أنها تظهر بشكل أكثر وضوحاً في أدوات الدين، مشتقات لها أدوات دين يشار لها كأصل ومشتقات أخرى قيمتها مرتبطة بأسعار الفائدة في السوق. بشكل عام فإن قيمة الأدوات المالية طويلة الأجل تكون في الغالب حساسة تجاه تغيرات أسعار الفائدة أكثر من قيمة الأدوات المالية قصيرة الأجل. من الممكن الإشارة إلى جزء من مخاطر أسعار الفائدة بمنحنى المخاطر والمكاسب والذي يشير إلى الارتباط مع أسعار الفائدة عند تواريخ إستحقاق مختلفة .

يقوم البنك بإدارة وضع الحساسية لأسعار الفائدة بناءً على التغيرات المحتملة والفعلية في أسعار الفائدة وذلك من أجل زيادة صافي إيرادات الفوائد إلى أكبر قيمة ممكنة. يقوم البنك بتحليل موقف الحساسية لأسعار الفائدة بشكل منتظم استناداً إلى تعاقدات إعادة التسعير أو حسب تواريخ الإستحقاق، أيهما أقرب. يتم إحتساب الأثر المترتب على وضع الحساسية على أساس أن التغيير في 200 نقطة أساس من أسعار الفائدة ينعكس أثرها على صافي إيرادات فوائد البنك. يتم الرقابة عليها من خلال حدود تم تصميمها لذلك. إيضاح رقم 34 يلخص مخاطر أسعار الفائدة التي يتعرض لها البنك .

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، بلغ سعر الفائدة الفعلي المستحق من بنوك أخرى 0.88% (2015: 0.63%)، وعلى شهادات الإيداع لدى البنك المركزي 0.40% (2015: 0.10%)، على القروض والسلفيات 5.21% (2015: 5.79%)، على الإستثمارات في أوراق مالية محتفظ بها حتى تاريخ إستحقاقها 1.60% (2015: 1.59%)، على ودائع عملاء 0.62% (2015: 0.54%)، وعلى المطلوب لبنوك أخرى 0.70% (2015: 0.29%).

مخاطر العملات

يتعرض البنك لآثار تقلبات أسعار الصرف السائدة للعملات الأجنبية على مركزه المالي وتدفعاته النقدية. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود مدى التعرض لكل عملة وبشكل إجمالي لكل من مراكز العملات المتاحة كل ليلة وكل يوم بيوم والتي يتم مراقبتها من قبل دائرة الخزينة. إيضاح 35 يلخص مخاطر العملات الأجنبية التي يتعرض لها البنك.

المخاطر التشغيلية

تعرف مخاطر التشغيل على أنها مخاطر الخسارة الناجمة عن عدم كفاية أو إخفاق الإجراءات الداخلية في البنك أو الأفراد والنظم أو بسبب أحداث خارجية. إن ذلك يشمل المخاطر القانونية ولا يتضمن المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة. إن مخاطر التشغيل هي مخاطر كامنة في جميع الأنشطة التجارية. إن إدارة هذه المخاطر أمر حيوي لتحقيق الهدف الاستراتيجي للبنك . إن مخاطر التشغيل لا يمكن الحد منها بشكل كامل لذلك تسعى الإدارة للحد من الخسارة من خلال ضمان فعالية البنية الأساسية، الرقابة، النظم والموظفين وذلك على مستوى البنك ككل.

لتحقيق الهدف أعلاه، قام البنك بتخصيص قسم إدارة مخاطر. إن هذا القسم يقوم بوضع وتنفيذ منهجيات جديدة لتحديد، تقييم، رصد ومراقبة مخاطر التشغيل. إن النظم والإجراءات المعمول بها تشمل فصل المهام بشكل واضح ويحدد خطوط المسؤولية بهدف الحد من مخاطر التشغيل. يتم التقيد بتطبيق المبادئ التوجيهية من خلال رقابة داخلية فاعلة ونظام شامل للتدقيق.

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة" 31- إدارة المخاطر المالية "تتمة" المخاطر التشغيلية "تتمة"

- تقييم المخاطر والرقابة (طريقة من أسفل إلى أعلى) لتحديد وتقييم مخاطر التشغيل في جميع أقسام الأعمال.
- إنشاء قاعدة بيانات مركزية لرصد خسائر مخاطر التشغيل.

هناك نظام شامل قيد التطبيق لمواجهة الطوارئ وخطط إستمرارية العمل وذلك لمواجهة أية ضغوطات أو حالات طارئة وتخفيف المخاطر المرتبطة بها.

32- مخاطر الائتمان

تحليل أعمار ونوعية الموجودات كما في 31 ديسمبر 2016

مطلوب من بنوك أخرى ألف درهم	قروض وسلفيات ألف درهم	إستثمار في أوراق مالية ألف درهم	
-	182.802	-	مخفضة القيمة
-	454.653	-	تستدعي الإنتباه
-	-	-	مشكوك بها
-	637.455	-	خسائر
-	(210.021)	-	مخصص محدد للإنخفاض في القيمة
-	427.434	-	
-	3.617	-	مبالغ مستحقة وغير مخفضة القيمة
-	110.014	-	مستحقة منذ أكثر من 60 يوم
-	113.631	-	مستحقة منذ أقل من 60
455.177	8.439.993	1.544.868	غير مستحقة ولا يوجد إنخفاض في قيمتها
-	(172.164)	-	مخصص جماعي للإنخفاض في القيمة
455.177	8.267.829	1.544.868	
455.177	8.808.894	1.544.868	القيمة الدفترية

بلغت الضمانات مبلغ 14.799 مليون درهم (2015 : 13.886 مليون درهم) مقابل قروض وسلفيات بمبلغ 6.410 مليون درهم (2015 : 6.128 مليون درهم).
إن القيمة العادلة للضمانات على القروض المخفضة القيمة تم تقديرها بمبلغ 679 مليون درهم (2015 : 623 مليون درهم).



بنك أم القيوين الوطني (ش.م.ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة" 32- مخاطر الائتمان "تتمة"

تحليل أعمار ونوعية الموجودات كما في 31 ديسمبر 2015

مطلوب من بنوك أخرى ألف درهم	قروض وسلفيات ألف درهم	إستثمار في أوراق مالية ألف درهم	
-	150.434	-	مخفضة القيمة
-	488.241	-	تستدعي الإنتباه
-	36.284	-	مشكوك بها
-	674.959	-	خسائر
-	(254.686)	-	مخصص محدد للإنخفاض في القيمة
-	420.273	-	
-	19.960	-	مبالغ مستحقة وغير مخفضة القيمة
-	35.008	-	مستحقة منذ أكثر من 60 يوم
-	54.968	-	مستحقة منذ أقل من 60
504.403	8.508.377	1.351.893	غير مستحقة ولا يوجد إنخفاض في قيمتها
-	(169.814)	-	مخصص جماعي للإنخفاض في القيمة
504.403	8.338.563	1.351.893	
504.403	8.813.804	1.351.893	القيمة الدفترية

التركيز الجغرافي للموجودات

مطلوب من بنوك أخرى ألف درهم	قروض وسلفيات ألف درهم	إستثمار في أوراق مالية ألف درهم	
1.291.422	8.717.069	1.090.518	31 ديسمبر 2016
91.851	91.825	51.898	داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
161.595	-	770	داخل دول الخليج الأخرى
1.544.868	8.808.894	1.143.186	دول أخرى

مطلوب من بنوك أخرى ألف درهم	قروض وسلفيات ألف درهم	إستثمار في أوراق مالية ألف درهم	
880,000	8,721,979	1,175,702	31 ديسمبر 2015
92,390	91,825	49,402	داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
379,503	-	772	داخل دول الخليج الأخرى
1,351,893	8,813,804	1,225,876	دول أخرى

بنك أم القيوين الوطني (ش.م.ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة" 32- مخاطر الائتمان "تتمة"

المخاطر القائمة المصنفة وغير المصنفة

31 ديسمبر 2016						فئات الأصول
الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان ألف درهم	مخففات مخاطر الائتمان صافي المخاطر بعد مخففات الائتمان ألف درهم	مخففات مخاطر الائتمان ألف درهم	المخاطر قبل مخففات مخاطر الائتمان ألف درهم	خارج الميزانية العمومية المخاطر بعد معدل التحويل الائتماني ألف درهم	داخل الميزانية العمومية الإجمالي القائم ألف درهم	
-	1.535.291	-	1.535.291	-	1.535.291	مطالبات على هيئات سيادية مطالبات على الهيئات
99.207	128.678	-	128.678	-	128.678	وقطاعات حكومية وغير حكومية
849.236	2.512.735	-	2.512.735	332	2.512.403	مطالبات على البنوك
	4.827.628	450.769	5.278.397	696.387	4.609.990	مطالبات على شركات المطالبات المدرجة في
4.827.628						المحفظة التجارية
1.152.804	1.347.946	2.153.369	3.501.315	2.612.641	888.560	مطالبات مضمونة بعقارات تجارية
2.420.651	2.420.651	14.979	2.435.630	4.864	2.439.346	قروض مستحقة السداد
630.470	478.390	23.756	502.145	26.556	938.506	موجودات أخرى
783.206	915.824	-	915.824	--	920.103	مشتقات دائنة
204	407	-	407	407	-	إجمالي المطالبات
10.763.406	14.167.550	2.642.873	16.810.422	3.341.187	13.972.877	
10.763.406						إجمالي الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان



بنك أم القيوين الوطني (ش.م.ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة" 32- مخاطر الإئتمان "تتمة"

المخاطر القائمة المصنفة وغير المصنفة "تتمة"

31 ديسمبر 2015						فئات الأصول
الموجودات المرجحة بمخاطر الإئتمان ألف درهم	مخففات مخاطر الإئتمان صافي المخاطر بعد مخففات الإئتمان ألف درهم	مخففات مخاطر الإئتمان ألف درهم	المخاطر قبل مخففات مخاطر الإئتمان ألف درهم	خارج الميزانية العمومية المخاطر بعد معدل التحويل الإئتماني ألف درهم	داخل الميزانية العمومية الإجمالي القائم ألف درهم	
-	1,340,836	-	1,340,836	-	1,340,836	مطالبات على هيئات سيادية
138,837	178,634	25,035	203,669	225	203,444	مطالبات على الهيئات وقطاعات حكومية وغير حكومية
847,211	2,497,276	70,117	2,567,393	81,049	2,486,344	مطالبات على البنوك
5,112,385	5,102,870	483,516	5,599,656	1,168,038	4,444,853	مطالبات على شركات المطالبات المدرجة في المحفظة التجارية
991,705	1,175,857	2,126,584	3,302,441	2,209,601	1,092,094	مطالبات مضمونة بممتلكات
7,903	8,314	-	8,314	-	8,314	مطالبات مضمونة بعقارات تجارية
2,211,111	2,211,111	11,003	2,222,114	-	2,222,114	قروض مستحقة السداد
525,364	426,863	25,090	451,952	7,084	959,635	موجودات أخرى
884,475	1,050,764	-	1,050,764	-	1,055,042	مشتقات دائنة
346	693	-	693	693	-	إجمالي المطالبات
10,719,337	13,993,218	2,741,345	16,747,832	3,466,690	13,812,676	

إجمالي الموجودات المرجحة بمخاطر الإئتمان

10,719,337



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

33- مخاطر السيولة

تم تحديد تاريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات على أساس تاريخ الاستحقاق. يلخص الجدول التالي موجودات ومطلوبات وحقوق الملكية للبنك بالقيمة الدفترية وقد تم تصنيفها بحسب الأسعار التعاقدية أو تواريخ الإستحقاق، أيهما أقرب.

قائمة الإستحقاق

الموجودات

31 ديسمبر 2016						
بحد أقصى 1 شهر ألف درهم	1 شهر - 3 شهور ألف درهم	3 شهور - 1 سنة ألف درهم	1 سنة - 5 سنوات ألف درهم	أكثر من 5 سنوات ألف درهم	بدون إستحقاق تعاقدية ألف درهم	المجموع ألف درهم
534.444	50.000	650.000	408.461	-	-	1.642.905
1.489.773	55.095	-	-	-	-	1.544.868
413.075	239.424	1.205.628	4.887.780	2.062.987	-	8.808.894
232.099	-	481.606	356.021	73.460	-	1.143.186
55.557	80.161	99.397	25.278	-	-	260.393
34.409	-	-	-	-	-	34.409
-	-	-	-	-	117.652	117.652
2.759.357	424.680	2.436.631	5.677.540	2.136.447	117.652	13.552.307

نقد وأرصدة لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة
مطلوب من بنوك أخرى
قروض وسلفيات
إستثمارات في أوراق مالية
قبولات عملاء
موجودات مالية أخرى
موجودات غير مالية
المجموع

31 ديسمبر 2015						
بحد أقصى 1 شهر ألف درهم	1 شهر - 3 شهور ألف درهم	3 شهور - 1 سنة ألف درهم	1 سنة - 5 سنوات ألف درهم	أكثر من 5 سنوات ألف درهم	بدون إستحقاق تعاقدية ألف درهم	المجموع ألف درهم
1,050,916	-	-	419,578	-	-	1,470,494
1,351,893	-	-	-	-	-	1,351,893
475,397	382,754	1,345,355	4,722,418	1,887,880	-	8,813,804
216,442	-	554,587	381,387	73,460	-	1,225,876
47,130	108,113	116,236	24,063	-	-	295,542
27,295	-	-	-	-	-	27,295
-	-	-	-	-	198,524	198,524
3,169,073	490,867	2,016,178	5,547,446	1,961,340	198,524	13,383,428

نقد وأرصدة لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة
مطلوب من بنوك أخرى
قروض وسلفيات
إستثمارات في أوراق مالية
قبولات عملاء
موجودات مالية أخرى
موجودات غير مالية
المجموع



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة" 33- مخاطر السيولة "تتمة" قائمة الإستحقاق "تتمة"

مطلوبات ، حقوق مساهمين وبنود خارج الميزانية العمومية

31 ديسمبر 2016	بحد أقصى 1 شهر ألف درهم	1 شهر - 3 شهور ألف درهم	3 شهور - 1 سنة ألف درهم	1 سنة - 5 سنوات ألف درهم	أكثر من 5 سنوات ألف درهم	بدون إستحقاق تعاقدية ألف درهم	المجموع ألف درهم	
	70.000	-	-	-	-	-	70.000	مطلوب لبنوك أخرى
	1.168.330	842.341	1.930.382	5.069.646	2.260	-	9.012.959	ودائع عملاء
	55.557	80.161	99.397	25.278	-	-	260.393	قبولات عملاء
	60.805	75.817	24.114	25.123	6.578	-	192.437	مطلوبات مالية أخرى
	-	-	-	-	-	30.384	30.384	مطلوبات غير مالية
	-	-	-	-	-	3.986.134	3.986.134	حقوق المساهمين
	1.354.692	998.319	2.053.893	5.120.047	8.838	4.016.518	13.552.307	(أ) مجموع بنود الميزانية العمومية
	154.721	13.571	7.638	-	-	-	175.930	عقود بيع مستقبلية
	6.929	-	20.788	-	-	-	27.717	ضمانات
	711.583	175.588	591.447	150.000	-	-	1.628.618	إلتزامات بمنح إئتمان
	873.233	189.159	619.873	150.000	-	-	1.832.265	(ب) مجموع البنود خارج الميزانية العمومية
	2.227.925	1.187.478	2.673.766	5.270.047	8.838	4.016.518	15.384.572	المجموع الكلي (أ+ب)

31 ديسمبر 2015	بحد أقصى 1 شهر ألف درهم	1 شهر - 3 شهور ألف درهم	3 شهور - 1 سنة ألف درهم	1 سنة - 5 سنوات ألف درهم	أكثر من 5 سنوات ألف درهم	بدون إستحقاق تعاقدية ألف درهم	المجموع ألف درهم	
	170,117	-	-	-	-	-	170,117	مطلوب لبنوك أخرى
	1,290,935	797,453	1,382,414	5,294,335	1,286	-	8,766,423	ودائع عملاء
	47,130	108,113	116,236	24,063	-	-	295,542	قبولات عملاء
	4,644	44,089	47,172	30,567	1,186	-	127,658	مطلوبات مالية أخرى
	-	-	-	-	-	28,714	28,714	مطلوبات غير مالية
	-	-	-	-	-	3,994,974	3,994,974	حقوق المساهمين
	1,512,826	949,655	1,545,822	5,348,965	2,472	4,023,688	13,383,428	(أ) مجموع بنود الميزانية العمومية
	36,321	36,384	27,513	-	-	-	100,218	عقود بيع مستقبلية
	42,986	-	-	-	-	-	42,986	البيع بتاريخ محدد/مجزء
	7	-	21	-	-	-	28	ضمانات
	656,155	113,035	512,793	-	-	-	1,281,983	إلتزامات بمنح إئتمان
	735,469	149,419	540,327	-	-	-	1,425,215	(ب) مجموع البنود خارج الميزانية العمومية
	2,248,295	1,099,074	2,086,149	5,348,965	2,472	4,023,688	14,808,643	المجموع الكلي (أ+ب)



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

34- مخاطر أسعار الفائدة

يتعرض البنك لمخاطر متنوعة ترتبط بآثار التقلبات في المستويات السائدة لأسعار الفائدة في السوق، على مركزه المالي وتدفقاته النقدية. يبين الجدول أدناه الموجودات والمطلوبات المالية للبنك بقيمتها الدفترية وقد تم تصنيفها بحسب الأسعار التعاقدية أو تواريخ الاستحقاق، أيهما أقرب.

31 ديسمبر 2016				
أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	بدون فوائد	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
50.000	650.000	-	942.905	1.642.905
1.491.612	-	-	53.256	1.544.868
5.204.542	150.895	3.437.879	15.578	8.808.894
25.696	-	429.481	688.009	1.143.186
-	-	-	260.393	260.393
-	-	-	34.409	34.409
6.771.850	800.895	3.867.360	1.994.550	13.434.655

المطلوبات المالية				
70.000	-	-	-	70.000
974.811	1.397.182	380.123	6.260.843	9.012.959
-	-	-	260.393	260.393
-	-	-	192.437	192.437
1.044.811	1.397.182	380.123	6.713.673	9.535.789

5.727.039	(596.287)	3.487.237	(4.719.123)	3.898.866	فرق حساسية أسعار الفائدة مدرجة ضمن بيان المركز المالي
-	-	-	(1.656.093)	(1.656.093)	فرق حساسية أسعار الفائدة غير مدرجة ضمن بيان المركز المالي
5.727.039	(596.287)	3.487.237	(6.375.216)	2.242.773	فرق حساسية أسعار الفائدة المتراكمة

31 ديسمبر 2015					
7.089.062	235.188	3.497.278	2.363.376	13.184.904	مجموع الموجودات المالية
1.280.847	901.008	680.167	6.497.718	9.359.740	مجموع المطلوبات المالية
5.808.215	(665.820)	2.817.111	(4.134.342)	3.825.164	فرق حساسية أسعار الفائدة مدرجة ضمن بيان المركز المالي
-	-	-	(1.281.472)	(1.281.472)	فرق حساسية أسعار الفائدة غير مدرجة ضمن بيان المركز المالي
5.808.215	(665.820)	2.817.111	(5.415.814)	2.543.692	فرق حساسية أسعار الفائدة المتراكمة

تحليل معدل الحساسية

كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، إن زيادة سعر الفائدة بمعدل 200 نقطة أساس في ظل ثبات جميع المتغيرات الأخرى فإن:

- صافي إيرادات البنك من الفوائد تزيد بمبلغ 102/56 مليون درهم (2015 : 106/70 مليون درهم).
- احتياطات البنك الأخرى المدرجة ضمن حقوق المساهمين تنقص بمبلغ 431/03 مليون درهم بناء على تحليل القيمة الاقتصادية (EVE) (2015 : 379/96 مليون درهم).

بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 ” تنمة ” 34- مخاطر أسعار الفائدة ” تنمة ”

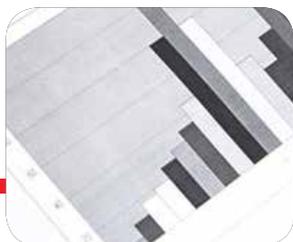
الإفتراضات وطرق تحليل الحساسية

- بما أن أسعار الفائدة في الحد الأدنى من دورات سعر الفائدة، وبالتالي يتم إجراء تحليل لحساسية الفائدة.
- إذا ارتفعت أسعار الفائدة إلى معدل 200 نقطة أساس. تم استخدام 200 نقطة أساس بناء على المبادئ التوجيهية لبازل (Basel).
- يحدث تغير سعر الفائدة بشكل منتظم على طول الفترة البالغة سنة واحدة وذلك فيما يتعلق بأثر صافي إيراد الفائدة.
- تم العمل على أساس الأثر المترتب على صافي إيرادات الفوائد لمدة سنة واحدة .
- تغيير سعر الفائدة يحدث في منتصف كل فترة زمنية.
- المعايير الأخرى ثابتة دون أي تغير .
- تحقيق الأثر على صافي إيرادات الفوائد لسنة واحدة .
- تم العمل على أساس على تحليل القيمة الإقتصادية (EVE) المعدل المرجح لحساسية الموجودات وحساسية المطلوبات لجميع المحافظ بهدف تحديد الأثر المترتب على حقوق المساهمين ، حيث تم احتساب صافي أثرها بناء على ذلك.

35- مخاطر العملات

تركيز الموجودات والمطلوبات حسب العملات الأجنبية

كما في 31 ديسمبر 2016				
المجموع ألف درهم	أخرى ألف درهم	دولار أمريكي ألف درهم	درهم ألف درهم	
الموجودات المالية				
1.642.905	-	7.030	1.635.875	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة
1.544.868	24.573	190.295	1.330.000	مطلوب من بنوك أخرى
8.808.894	370	712.676	8.095.848	قروض وسلفيات
1.143.186	51.897	461.876	629.413	إستثمارات في أوراق مالية
260.393	-	-	260.393	قبولات عملاء
34.409	-	4.936	29.473	موجودات مالية أخرى
13.434.655	76.840	1.376.813	11.981.002	مجموع الموجودات المالية
المطلوبات المالية				
70.000	-	-	70.000	مطلوب لبنوك أخرى
9.012.959	14.551	24.157	8.974.251	ودائع عملاء
260.393	-	-	260.393	قبولات عملاء
192.437	-	14	192.423	مطلوبات مالية أخرى
9.535.789	14.551	24.171	9.497.067	مجموع المطلوبات المالية
3.898.876	62.289	1.352.642	2.483.935	صافي بنود الميزانية العمومية
7.959.606	65.628	207.948	7.686.030	البنود خارج الميزانية العمومية



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"
35- مخاطر العملات "تتمة"

كما في 31 ديسمبر 2015

13.184.904	130.209	1.753.695	11.301.000	مجموع الموجودات المالية
9.359.740	21.675	81.963	9.256.102	مجموع المطلوبات المالية
3.825.164	108.534	1.671.732	2.044.898	صافي بنود الميزانية العمومية
7.658.578	128.137	206.035	7.324.406	البنود خارج الميزانية العمومية

تحليل حساسية أسعار صرف العملات الأجنبية

- تم تقسيم العملات الأجنبية إلى فئتين: (أ) عملات مربوطة كلياً بالدولار الأمريكي و (ب) جميع العملات الأخرى كما بتاريخ بيان المركز المالي الموحد.
- تم استخدام نسبة 2% كمعدل للتغيرات في أسعار العملات الأجنبية المربوطة ونسبة 10% مقابل العملات الأجنبية الأخرى لإعطاء تقييم واقعي ، وذلك على إعتبار إن تلك النسب معقولة ومن الممكن حدوثها .
- تم بناء على تلك التغيرات تحديد الأثر المترتب على الأرباح والخسائر وحقوق المساهمين.

الأثر على بيان الدخل وحقوق المساهمين ألف درهم	صافي المركز المالي طويل/قصير) الأجل ألف درهم	صافي عقود شراء/ بيع) مستقبلية ألف درهم	مطلوبات العملات الأجنبية ألف درهم	موجودات العملات الأجنبية ألف درهم	عام 2016
(24.122)	1.206.101	(137.001)	33.498	1.376.600	عملات مربوطة
(647)	32.369	-	-	32.369	دولار أمريكي
(3)	150	-	-	150	ريال سعودي
(4)	206	-	-	206	دينار بحريني
(6)	316	-	8	324	ريال عماني
					ريال قطري
(1.468)	14.677	-	-	14.677	عملات أخرى
10	(96)	(1.546)	8.214	9.664	دينار كويتي
(29)	291	(5.025)	6.118	11.434	جنية إسترليني
(2)	19	(361)	8	388	يورو
8	(81)	(1.225)	65	1.209	فرنك سويسري
(1)	13	-	-	13	ين ياباني
(1)	5	-	-	5	روبية هندية
(26)	258	-	-	258	روبية سيرلانكية
8	(78)	(273)	147	342	دينار أردني
					دولار كندي
	(1.254.150)	(145.431)	48.058	1.447.639	

+/-26,283

إجمالي أثر تقلبات أسعار العملات الأجنبية مقابل الدرهم الإماراتي



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

35- مخاطر العملات "تتمة"

تحليل حساسية أسعار صرف العملات الأجنبية "تتمة"

الأثر على بيان الدخل وحقوق المساهمين ألف درهم	صافي المركز المالي طويل/ (قصير) الأجل ألف درهم	صافي عقود شراء/ (بيع) مستقبلية ألف درهم	مطلوبات العملات الأجنبية ألف درهم	موجودات العملات الأجنبية ألف درهم	عام 2015
(34,653)	1,732,640	67,649	91,700	1,756,691	عملات مربوطة دولار أمريكي
(630)	31,513	-	-	31,513	ريال سعودي
(9)	427	-	-	427	دينار بحريني
(6)	283	-	-	283	ريال عماني
(11)	532	-	8	540	ريال قطري
					عملات أخرى
(1,296)	12,956	-	-	12,956	دينار كويتي
1	(13)	136	6,933	6,784	جنية إسترليني
(27)	270	(51,487)	14,427	66,184	يورو
1	(14)	(372)	202	560	فرنك سويسري
(1)	7	(1,464)	61	1,532	ين ياباني
(2)	15	-	-	15	روبية هندية
(1)	5	-	-	5	روبية سيرلانكية
(2)	20	-	-	20	دينار أردني
13	(130)	(265)	199	334	دولار كندي
	1,778,511	14,197	113,530	1,877,844	

+/-36,623

إجمالي أثر تقلبات أسعار العملات الأجنبية مقابل الدرهم الإماراتي



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"

36- مخاطر تغير أسعار الإستثمارات

تحليل الحساسية

كما بتاريخ بيان المركز المالي الموحد، إذا ما تغير سعر الإستثمارات بنسبة 20% بالزيادة أو النقص كما هو مبين أدناه في ظل ثبات جميع المتغيرات الأخرى فإن أثر ذلك يتمثل:

- بيان الدخل الشامل الموحد سيزيد/ينقص بمبلغ 132/98 مليون درهم (2015 : 137/03 مليون درهم) وبيان الدخل الموحد سيزيد/ينقص بمبلغ 4/63 مليون درهم (2015: 7/27 مليون درهم).

الإفراضات وطرق تحليل الحساسية

- تم إعداد تحليل الحساسية بناء على مدى التعرض لمخاطر تغير أسعار الإستثمارات كما بتاريخ بيان المركز المالي الموحد.
- كما بتاريخ بيان المركز المالي الموحد، إذا ما زادت أو نقصت أسعار الإستثمارات بنسبة 20% عن القيمة السوقية بشكل موحد لجميع الإستثمارات وذلك في ظل ثبات جميع المتغيرات الأخرى، فإن أثر ذلك على أرباح وخسائر البنك وكذلك على حقوق المساهمين تم توضيحه أعلاه.
- تم إستخدام نسبة 10% كتغير في أسعار الإستثمارات لتعطي تقييم واقعي، حيث أن ذلك التغير من الممكن حدوثه.

37- إدارة رأس المال

يقوم البنك بإدارة رأس المال لضمان وتوفير قاعدة رأس مال قوية ، لدعم تطوير ونماء أنشطة البنك . يتم تحديد متطلبات رأس المال الحالية والمستقبلية على أساس النمو المتوقع في محفظة القروض لكل وحدة من وحدات الأعمال التجارية ، النمو المتوقع للتسهيلات خارج الميزانية العمومية وكذلك مصادر وإستخدامات أموال البنك وسياسة البنك المستقبلية فيما يتعلق بتوزيع الأرباح . كما يعمل البنك على ضمان التوافق وتحقيق متطلبات وقواعد رأس المال المطلوبة ، وتحقيق جدارة إئتمانية قوية ونسب صحية لرأس المال من أجل دعم أنشطة الأعمال الخاصة به وتعظيم العائد على المساهمين . خلال السنة الحالية قام البنك بالإلتزام الكامل بجميع المتطلبات الخارجية المتعلقة برأس المال . حسب تعليمات البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، فإنه يجب المحافظة على نسبة لرأس المال النظامي مقابل الموجودات المرجحة بمخاطر الإئتمان بما لا يقل عن 12% كحد أدنى.



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 "تتمة"
37- إدارة رأس المال "تتمة"

هيكل رأس المال

يوضح الجدول أدناه موارد رأس المال النظامي للبنك

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	
1,848,000	1.848.000	الدرجة الأولى لرأس المال
1,019,266	1.019.266	رأس المال
6,440	6.440	إحتياطي قانوني
1,066,511	1.078.085	إحتياطي عام
3,940,217	3.951.791	أرباح مستبقاه
		مجموع الدرجة الأولى

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	
24,641	15.455	الدرجة الثانية لرأس المال
133,992	134.543	إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع
158,633	149.998	الإحتياطي العام لقروض وسلفيات عملاء - غير مصنفة
4,098,850	4.101.789	مجموع رأس المال القانوني

2015 ألف درهم	2016 ألف درهم	
10,719,337	10.763.406	نسب كفاية رأس المال
88,366	62.321	المخاطر المرجحة للموجودات
1,009,709	1.030.472	مخاطر الإئتمان - الموجودات المرجحة
11,817,412	11.856.199	مخاطر السوق - الموجودات المرجحة
		المخاطر التشغيلية - الموجودات المرجحة
		مجموع المخاطر - الموجودات المرجحة

2015 %	2016 %	
33.34	33.33	نسب كفاية رأس المال (نسبة مئوية)
4.0	3.8	نسبة الدرجة الأولى (الدرجة الأولى لرأس المال / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر)
		نسبة الدرجة الثانية (الدرجة الثانية لرأس المال / الدرجة الأولى لرأس المال)

2015	2016	
34.68	34.6	مجموع نسب كفاية رأس المال (مجموع رأس المال النظامي / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر)

2015	2016	
12	12	الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال حسب متطلبات البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة



بنك أم القيوين الوطني (ش. م. ع.) والشركة التابعة له
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 ” تنمة ”
38- إعتدال البيانات المالية الموحدة

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 15 فبراير 2017.

